الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/80
13 March 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة العاشرة
جنيف، ٦-١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها العاشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦

(A) GE.06-50400 100406 110406

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول-	البيانات الافتتاحية	٣
الثاني-	الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بارتقاء سلَّم التجارة والتنمية: مؤشر التجارة والتنمية	١٢
الثالث-	السلع الأساسية والتنمية	١٤
الرابع-	الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية	١٧
الخامس-	التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية	٢١
السادس-	التجارة والبيئة والتنمية	٢٥
السابع-	الإجراءات التي اتخذها اللجنة والبيانات الختامية	٢٨
الثامن-	المسائل التنظيمية	٣٠
المرفقات		
الأول-	جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة	٣٢
الثاني-	مواضيع مطروحة للمناقشة في اجتماعات الخبراء في عام ٢٠٠٦	٣٣
الثالث-	الحضور	٣٦

الفصل الأول

البيانات الافتتاحية

١- قال **الأمين العام للأونكتاد** إن لجنة التجارة تتيح محفلاً ممتازاً لحوار مكثف على مستوى السياسات بشأن القضايا الحاسمة الأهمية في التجارة الدولية. وحث الدول الأعضاء على صياغة أفكار واستنتاجات وتوصيات هادفة وموضوعية في مجال السياسات بغية الاستمرار في تعزيز تطبيق توافق آراء ساو باولو من زاوية "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية". ومضى يقول إنه ينبغي أن تساعد مداولات الجزء الرفيع المستوى في تحسين العمل المتعلق بمؤشر الأونكتاد الجديد للتجارة والتنمية واستخدام هذا المؤشر، وبخاصة تركيزه على التجارب والسياسات القطرية وعلى تطوير الشراكات في مجال التجارة والتنمية. ويمكن أن تركز اللجنة كذلك على الإجراءات الخاصة بإدخال السلع الأساسية في صلب استراتيجيات الحد من الفقر، وأن تقوم في هذا السياق بدعم الأونكتاد في بدء العمل المتعلق بفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى ضرورة وضع استنتاجات خاصة بالسياسات وتعزيز الجهود الوطنية والدولية المبذولة لزيادة مشاركة البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية في القطاعات الدينامية والجديدة من التجارة العالمية. وأبلغ اللجنة بإنشاء فريق للشخصيات البارزة معني بالحواجز غير الجمركية، وتابع للأونكتاد وبأن ذلك من شأنه تدعيم عمل الأونكتاد في هذا المجال، وحث الجهات المانحة على دعم هذه المبادرة، بما في ذلك تحسين الأدوات الحالية مثل نظام التحاليل والمعلومات التجارية. وقال إن على اللجنة أيضاً أن تدرس أدوات السياسات والاستراتيجيات المحلية فيما يتعلق بتنمية الخدمات، وما يتصل بذلك من إجراءات داعمة يتخذها المجتمع الدولي، لضمان تحقيق مكاسب إنمائية نتيجة للإصلاح التجاري بحد أدنى من تكاليف التكيف. وأشار إلى أن الأونكتاد يحتل الصدارة في دراسة تطورات التفاعل بين التجارة والبيئة، بما في ذلك المفاوضات الجارية بشأن التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية، وفي تقديم المشورة والدعم إلى البلدان. وأخيراً، أشار إلى أن نسبة تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالتجارة الدولية بلغت ٩٧ في المائة. وقال إن ذلك يمثل تحسناً كبيراً قياساً إلى فترة السنتين السابقة، على الرغم من زيادة ولاية شعبة التجارة زيادة ضخمة نتيجة للأونكتاد الحادي عشر، دون أي زيادة في الموارد.

٢- وتحدث ممثل **باكستان** باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، فحث لجنة التجارة على تقديم مساهمة هادفة في رسالة جدول أعمال التجارة والتنمية التي تشكل جوهر ولايتها. وقال إن الوثائق الأساسية التي قدمتها الأمانة توفر خيارات مفيدة للسياسات ينبغي دراستها والاستناد إليها في استخلاص التوصيات المتصلة بالسياسات.

٣- وذكر ممثل باكستان أن البلدان النامية أدت دوراً بناءً للغاية قبل وأثناء المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وقال إنه ينبغي أن تسمح نتائج المؤتمر بإعادة توازن مفاوضات الدوحة لصالح البلدان النامية، وأن تعزز البعد الإنمائي. وأكد الأهمية القصوى لإفساح حيز لسياسات البلدان النامية بغية تعزيز النمو الموجه نحو التنمية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وذكر أنه ينبغي أن تركز اللجنة على كيفية ومدى إنجاز مقاصد الدوحة وعلى الدور الذي يستطيع أن يؤديه الأونكتاد للمساعدة في تحقيق طموح جدول أعمال التنمية المعتمد في الدوحة بالكامل. وقال إن مساندة مبادرة المعونة من أجل التجارة أمر يحظى بالترحيب. وقال إنها تركز أيضاً فيما يبدو على تحرير التجارة وإنه ينبغي صياغتها وتنفيذها على نحوٍ يكفل التوجه الإنمائي. ولتحقيق ذلك، من الضروري إقامة حوار خاص بالسياسات على مستوى عالٍ. وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، يمكن أن تحدد اللجنة

أنسب الطرق لتعزيز الترابط بين التجارة والأمن الغذائي والتصنيع استناداً إلى السلع الأساسية وأن تتفق على هذه الطـــرق. وذكر أن العوامل الهامة في هذا المجال تشمل: التجارة في السلع الأساسية بين بلدان الجنوب بما في ذلك عن طريق النظام الشامل للأفضليات التجارية؛ وتطبيق قرار المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بشأن الســـلع الأساســـية؛ ووضـــع واختبار استراتيجيات نموذجية ابتكارية في مجال البرمجة الإنمائية المستندة إلى السلع الأساسية؛ والحصول على الموارد الكافية من الشركاء الإنمائيين لإقامة فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية.

٤- وأشـــار ممـــثل باكستان أيضاً إلى أن مفاوضات الدوحة المتعلقة بالزراعة والمصنوعات تتيح فرصة جيدة للبلدان النامية للاستفادة من تحسن فرص الوصول إلى الأسواق، وبخاصة أسواق البلدان الصناعية. غير أن الحواجز غير الجمركية تضر بصادرات البلدان النامية نظراً لصعوبة كشفها وتحديدها. وقال إن على الأونكتاد دوراً واضحاً ينبغي أن يقوم به في مجال مساعدة البلدان النامية في دراسة تأثير الحواجز غير الجمركية على صادراتها والمساهمة في بناء توافق آراء بشأن الحواجز غير الجمركية، بما في ذلك في مفاوضات الدوحة بشأن الوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية. ورحب في هذا الصدد بإنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير الجمركية. وقال إنه يعلق أهمية قصوى على عمل اللجنة في مجال التجارة في الخدمات، بما في ذلك العمل المتعلق بتهيئة بيئة سياسات متسقة للتجارة في الخدمات تكون داعمة للتنمية. ومضى يقول إنه ينبغي أن تركز المفاوضات الجارية بشأن الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية على وضع أحكام ملائمة للتنمية وأن تتقيد بمبدأ التحرير التدريجي المكرس في الاتفاق العـــام للتجارة في الخدمات. وأشار إلى أن البلدان النامية تعلِّق أهمية على التحرير الفعّال والهادف تجارياً للتنقل المؤقـــت للأشخاص الطبيعيين (أسلوب التوريد ٤)، مع منح الأولوية للقطاعات التي تهمها، كما تعلق أهمية على قواعـــد الاتفـــاق العـــام للـــتجارة في الخدمـــات، وبخاصة تدابير التحوط لحالات الطوارئ. وذكر أن الوثيقة TD/B/COM.1/77 بالغة الفائدة في إتاحة تحليل شامل للمكاسب التي يمكن أن يحققها تحرير الخدمات وللتحديات التي تواجهها البلدان النامية على صعيد السياسات، وأعرب عن تقديره للدعم المفيد الذي يواصل الأونكتاد تقديمه إلى البلدان النامية في المفاوضات الجارية بشأن الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية.

٥- وأعرب ممثل باكستان عن قلقه إزاء المتطلبات البيئية المتعددة الأبعاد والمعقدة والأشد صرامة وما يتصل بها مـــن المتطلـــبات الصحية التي تؤثر على صادرات البلدان النامية. وأشار إلى ضرورة اتباع نهج متوازن يؤدي إلى تقاسم المكاسب التجارية والبيئية. وذكر أن القواعد والضوابط التي تضعها منظمة التجارة العالمية للحد من التقييد الـــتجاري الـــذي تحدثه المتطلبات البيئية هي قواعد وضوابط مهمة ولكن ليس باستطاعة منظمة التجارة العالمية التصـــدي مباشرة للمشاكل المحددة الناشئة أثناء إعداد وتطبيق هذه المتطلبات. ورأى أن باستطاعة الأونكتاد أن يؤدي دوراً رئيسياً في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية المحتاجة إلى تدعيم قدرتها المؤسسية على معالجـــة المتطلـــبات البيئية. وأشار إلى أن وثائق الأمانة حددت بعض أفضل الممارسات وأن اجتماعات الخبراء اقترحـــت إجراءات محددة يمكن أن تتناولها اللجنة بمزيد من التحليل بغية وضع خطة عمل محددة. وقال إن إنشاء فـــرقة العمـــل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. كما رحب بدعم الأونكتاد لعدد كبير من البلدان النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات البيئية؛ كما رحب بدوره المحوري في دعم البلدان النامية في الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية الناشئة عن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والملائمة اقتصادياً؛ ومبادرة التجارة البيولوجية ومبادرة أنواع الوقود الأحيائي التي بدأت مؤخراً.

٦- وقالت ممثلة **سري لانكا**، متحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إن منطقة آسيا قد برزت كقطب للنمو، لكن قضايا السلع الأساسية ظلت محور الجهود الإنمائية الأخيرة. وأشارت إلى أن نسبة ٩١ في المائة من تجارة المنطقة في السلع الأساسية تتم داخل المنطقة نفسها. وقالت إن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعتمد على السلع الأساسية ولا تزال شديدة التأثر بتقلبات الأسعار. ومن ثم ينبغي أن تكون هناك مناقشات موضوعية وإجراءات دولية تستهدف وضع سياسات ملائمة في مجال السلع الأساسية قصد مكافحة الفقر. ورأت أنه يمكن أن تشمل التدابير التركيز على السلع الأساسية في مبادرة المعونة من أجل التجارة؛ ومشاركة الأونكتاد في تطبيق قرار المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بشأن السلع الأساسية؛ وتقديم الجهات المانحة الدعم المالي لفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية. وأعربت عن تقديرها للعمل المتميز الذي يقوم به الأونكتاد فيما يتعلق بوصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق ودخولها الأسواق وقدرتها على المنافسة وحثت اللجنة على متابعة الحوار الدولي المتصل بالسياسات والبحث والتحليل في مجال هذه القضايا. ولاحظت خيارات السياسات المتصلة بالتجارة في الخدمات التي تضمنتها وثيقة الأمانة (TD/B/COM.1/77) وطلبت إلى الأمانة توسيع نطاق عملها المتصل بتقييم التجارة في الخدمات ليشمل عدداً أكبر من البلدان النامية والقطاعات. وقالت إن عمل الأونكتاد المتعلق بتقديم المشورة وبناء القدرات في مجال المفاوضات الجارية بشأن الخدمات في منظمة التجارة العالمية بالغ الفائدة للبلدان الآسيوية من زاوية إبراز اهتماماتها الرئيسية، بما في ذلك توريد الخدمات وفقاً لأسلوب التوريد ٤. ورحبت بالمبادرات العملية التي قامت بها الأمانة في مجال التنمية المستدامة، مثل فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، وفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، وفرقة العمل الدولية المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، المعنية بالتوحيد والمطابقة في الزراعة العضوية. ورحبت كذلك بالدعم التحليلي والعملي والتقني الذي يوفره الأونكتاد للبلدان في منطقة آسيا فيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات البيئية. وقالت إنها تعلق أهمية كبيرة على الصلة بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي وإنها ترحب بعمل الأونكتاد في هذا المجال. وأشادت بالعمل المفيد الذي يؤديه الأونكتاد في مجال التجارة عن طريق اجتماعات خبرائه، واستعراض ما بعد الدوحة الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية، وأنشطة التحليل والمساعدة التقنية التي تضطلع بها شعبة التجارة فيما يتعلق بمفاوضات الدوحة، وتقييم الخدمات، وتسوية المنازعات، والقطاعات الجديدة والدينامية، والتكامل الإقليمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقالت إنه، في إطار استعراض منتصف المدة الذي يجريه الأونكتاد، ينبغي تعزيز لجنة التجارة وإبراز دور الأونكتاد. وينبغي كذلك تعزيز مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك عن طريق دعم تفعيل الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة وإعلان جاكرتا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

٧- وأشار ممثل **غواتيمالا**، متحدثاً باسم **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه اللجنة في تنفيذ توافق آراء ساو باولو وفي دعم المفاوضات في منظمة التجارة العالمية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للأونكتاد أن يركز جهوده، في مجال السلع الأساسية، على تحليل سلاسل العرض، وتحليل المخاطر، وتقديم المساعدة لأغراض الامتثال للمعايير التقنية ومتطلبات حماية المستهلك، وتنويع الصادرات في مجالات كأنواع الوقود الأحيائي، ومنتجات قطاع مصائد الأسماك ذات القيمة المضافة الأعلى. وفي مجال الوصول إلى الأسواق، ودخول

الأسواق، والقدرة التنافسية، قال إن مجموعته تعلّق أهمية قصوى على العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن القطاعات الجديدة والدينامية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ وعلى الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن منهجيات تصنيف الحواجز غير التعريفية وتحديدها كمياً؛ وسياسة المنافسة وحماية المستهلك، وبخاصة برنامج سياسة المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية (COMPAL). وفي مجال التجارة في الخدمات، قال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشجع أمانة الأونكتاد على الاضطلاع بمزيد من العمل التحليلي وتقديم المساعدة التقنية وتقييم الخدمات في بلدان المنطقة وتوفير الخدمات الاستشارية فيما يتصل بالمفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وفيما يتعلق بالتجارة والبيئة، أشار إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز مبادراته بشأن التجارة البيولوجية وأنواع الوقود الأحيائي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأن يعزز كذلك العمل الذي يضطلع به بشأن تأثير لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالأغذية الجديدة على منتجات التنوع البيولوجي الجديدة، فضلاً عن الفرص الاقتصادية الأخرى الناشئة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٨- وأعاد ممثل **زمبابوي**، متحدثاً باسم **المجموعة الأفريقية**، تأكيد أهمية توافق آراء ساو باولو كدليل تسترشد به اللجنة في عملها، ودعا إلى إجراء مناقشة جدية وبنّاءة حول القضايا التي تهم أفريقيا، بما فيها إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر انفتاحاً وإنصافاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. وأوضح أن أفريقيا هي المنطقة الأكثر اعتماداً على السلع الأساسية؛ فالسلع الأساسية تشكل ما نسبته ٦٥ في المائة من مجموع الصادرات، كما أن صادرات السلع الأساسية تشكل ما نسبته ٨٠ في المائة من حصائل صادرات البلدان الأفريقية. ودعا الشركاء في التنمية إلى المراعاة التامة لهذا الواقع في النهج الذي يتبعونه إزاء عمل الأونكتاد بشأن السلع الأساسية. وفيما يتصل بقضايا الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية، أعرب عن قلقه إزاء استمرار الحواجز التعريفية، كالذرى التعريفية والتصعيد التعريفي في القطاع الزراعي، وتأثير هذه الحواجز على التنمية، وبخاصة في منع تحقيق قيمة مضافة أعلى للصادرات وتنويعها. وقال إنه ينبغي للجنة أن تنظر في مقترحات بناءة بشأن هذه القضايا، بما في ذلك مقترحات بشأن السبل الكفيلة بتحسين وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق وذلك في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول الزراعة والمنتجات غير الزراعية. وأوضح أنه يلزم تناول ركن الوصول إلى الأسواق مقترناً بالتحديات التي تواجه قدرة العرض، والقدرة التنافسية، والصناعات الناشئة في أفريقيا. وقال إن تحرير الخدمات لا يحقق تلقائياً فوائد إنمائية، بل إن هذه تعتمد على الوفاء بشروط مسبقة مناسبة، بما في ذلك تحسين وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية، والقدرة التكنولوجية، ونشر التكنولوجيا. وأضاف قائلاً إنه لا ينبغي لمفاوضات منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات أن تغير هيكل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وجوانبه ذات الصلة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية. ووجه الانتباه إلى الفقرة ٥٤ من توافق آراء ساو باولو بشأن التأمين، وطلب المزيد من التوضيحات حول أسباب إلغاء فرع التأمين التابع للأونكتاد وخفض الموارد المخصصة للتأمين، وكذلك حول خطط الأمين العام فيما يتصل بمجال العمل هذا.

٩- وقال ممثل **بنن**، متحدثاً باسم **أقل البلدان نمواً**، إن اللجنة قد فُوضت، بموجب توافق آراء ساو باولو، بأن تطرح أفكاراً بشأن التعاون الإنمائي من أجل تيسير إدماج أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وسلط الضوء على ما لانقضاء اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملابس من تأثير سلبي على الإمكانيات التجارية والإنمائية لأقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، قال إن المؤشر الجديد للأونكتاد الخاص بالتجارة والتنمية يبين استمرار تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية وذلك لأسباب من بينها تدهور معدلات التبادل التجاري، والافتقار إلى

الهـــياكل الأساســـية، وضـــعف المؤسسات، وقدرة العرض المحدودة. ومن الأمثلة على ذلك أنه من بين البلدان المشمولة بدراسة استقصائية وعددها ١٠٠ بلد، احتلت أوغندا أعلى مرتبة ضمن أقل البلدان نمواً حيث جاء ترتيبها في المرتبة ٨٦. ورحب ببرنامج المعونة من أجل التجارة وأعرب عن أمله بأن تترجَم هذه المعونة إلى فوائد ملموسة لصالح أقل البلدان نمواً وذلـــك مـــن حيـــث تحسين القدرة التوريدية. وأضاف قائلاً إن النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية هي موضع ترحيب ولكنها لم تحقق بالكامل توقعات أقل البلدان نمواً، ذلك لأن بعض المشاكل الرئيسية في مجالات القطن والزراعة والخدمات ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق لم تعالَج أو تم إرجاء النظر فيها. كما أن القرار المتعلق بالوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص لم يبلغ الحد الذي كانت أقل البلدان نمواً تتوقعه ولذلك فإن ثمة حاجة لزيادة تحسينه. وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، قال إنه يؤيد التفعيل العاجل لفرقة العمـــل الدولـــية المعنية بالسلع الأساسية، ودعا الأونكتاد إلى الإسهام في تنفيذ القرار الذي اتخذه المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بشأن السلع الأساسية. وأعرب عن تقديره للمساعدة الحاسمة المقدمة من الأونكتاد لأقل البلدان نمواً في اســـتعداداتها لـــلمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك اعتماد إعلان ليفنغستون الذي يبيّن منهاج عمـــل أقـــل البلدان نمواً، والمساعدة المقدمة لفرادى البلدان والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية (JITAP)، والإطـــار المتكامل، وتوفير التحليلات والمعلومات. وفيما يتعلق بقضايا الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية، أعاد تأكيد الحاجة إلى تفعيل وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس إعفائها من الرسوم الجمركية ومن الحصـــص، وتوسيع نطاق شمولية المنتجات، وإزالة الحواجز غير التعريفية، وبخاصة تلك التي تؤثر على المنتجات التصديرية القائمة على الموارد الطبيعية. وفيما يتعلق بمسألة التجارة في الخدمات، أعاد تأكيد الحاجة إلى التنفيذ الكامل لطرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً، وإتاحة وصولها إلى الأسواق في إطار أسلوب التوريد ٤، وضمان توفر حيز للتحرك على صعيد السياســـة العامة. وأوضح أن ثمة حاجزاً آخر أمام صادرات أقل البلدان نمواً، وهو حاجز ناشئ عن المعايير البيئية الطوعية والإلزامـــية. وأشار إلى أن ثمة حاجة لإطار استشاري شفاف لمناقشة هذه المعايير فيما بين الأطراف المتأثرة بها، وأنه يمكن للأونكتاد أن يضطلع بهذا الدور المفيد.

١٠- وقالـــت ممـــثلة **النمسا**، متحدثة باسم **الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين، بلغاريا ورومانيا**، إن الاتحاد الأوروبي ملـــتزم التزاماً كاملاً بأن يضطلع بدوره في جعل الأونكتاد منظمة فعالة تحقق منافع لجميع البلدان النامية؛ وأضـــافت قائلة إن الإصلاحات الجارية ينبغي ألا تنتقص من مكانة الأونكتاد بل ينبغي أن تكفل كفاءته وفعاليته. وأوضـــحت أن مـــن شأن عقد دورة للجنة تتسم بالفعالية والكفاءة أن يسمح بدوره للأونكتاد بإجراء استعراض منتصف المدة على نحو فعال. وقالت إن عمل اللجان الثلاث يشكل لبِنات أساسية لعمل الأونكتاد وإن هذا العمل سيكون موضع استعراض وتقييم في إطار استعراض منتصف المدة كجزء من نهج "منصة الإطلاق". وتابعت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى عرض ومناقشة مؤشر التجارة والتنمية المحفّز للتفكير. وفيما يتعلق بمجال السلع الأساسية، قالت إن الاتحاد الأوروبي يدعم العمل المستمر الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال، بالتعاون الوثيق مع المنظمات والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد أن يقوم الأونكتاد بتوسيع بعض ما يجريه من تحليلات بشأن الآثار على السياسات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بالأبعاد المتصلة ببلدان محددة، حيث إن الحلول للمشاكل التي تواجه قطاعات السلع الأساسية التقليدية يجب أن تُنفَّذ في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية. وفيما يـــتعلق بالخدمات، قالت إن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن التحليل الوارد في وثائق الأمانة يتسم بالأهمية. وأوضحت أن التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان النامية يتمثل في تعزيز القدرة المحلية في مجال الخدمات، وأشارت إلى أن البلدان

النامية التي اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر قد شاركت مشاركة متزايدة في التجارة في قطاعات الخدمات الدينامية. وأضافت قائلة إن التجارة بين بلدان الجنوب في مجال الخدمات، وتنمية الأسواق الإقليمية، تتسمان بالأهمية أيضاً. وفيما يتعلق بقضايا التجارة والبيئة والتنمية، قالت إن تحرير التجارة في السلع البيئية ينطوي على فوائد بيئية محتملة ويمكن أن يؤدي إلى زيادة التجارة – وهي نتيجة حقيقية وبيّنة تعود بالنفع على الجميع. وقالت إن الاتحاد الأوروبي سيعزز ما يقدمه من مساعدة تقنية ومساعدة في بناء القدرات في هذا المجال، مع زيادة التركيز على ضرورة امتثال المصدِّرين من البلدان النامية للمتطلبات البيئية في أسواق الصادرات. ودعت إلى تعزيز التعاون الثنائي فيما بين الهيئات المعنية بالتنظيم البيئي وإلى زيادة التنسيق فيما بين الوكالات.

١١- وتحدث ممثل **سري لانكا**، بصفته **رئيس لجنة المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية**، عن الجولة الثالثة من المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر في إطار فريقين عاملين تقنيين أحدهما معني بوضع القواعد والآخر معني بالوصول إلى الأسواق. وفيما يتصل بوضع القواعد، قال إنه من المتوقع أن ينتهي الأعضاء في النظام الشامل، في الفصل الأول من عام ٢٠٠٦، من النظر في مشروع الاتفاق بشأن إجراءات إصدار شهادات الاعتماد والتعاون الإداري فيما يتصل بتحديث قواعد المنشأ الحالية للنظام الشامل التي اعتُمدت في فترة الثمانينات من القرن الماضي. وأضاف قائلاً إن الأعضاء في النظام الشامل يعملون أيضاً على صياغة المعايير المتعلقة بتحديد منشأ المنتجات. وفيما يتصل بالوصول إلى الأسواق، أشار إلى أن الأعضاء في النظام الشامل يتوقعون التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات الخاصة بتنفيذ التنازلات التعريفية في الفصل الأول من عام ٢٠٠٦. وأشار إلى أن هذا العمل قد حظي بدعم هام من أمانة الأونكتاد، بما في ذلك في إطار توفير البيانات التجارية والتعريفية المطلوبة. وأوضح أن وجود أحكام محددة لصالح أقل البلدان نمواً سيشكل جزءاً هاماً من التقنيات والطرائق الخاصة بالوصول إلى الأسواق. وأشار إلى أن عدة بلدان قد أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى اتفاقات النظام الشامل للأفضليات التجارية، ومن بين هذه البلدان أوروغواي وأوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا وسورينام ومدغشقر وموريتانيا وهايتي.

١٢- وأعاد ممثل **كولومبيا** تأكيد أهمية مبادرتي التجارة البيولوجية وأنواع الوقود الأحيائية، ولا سيما بالنظر إلى تأثيرهما المباشر على حياة الكثير من الناس. وأشار إلى أن مبادرة أنواع الوقود الأحيائي تمثل تطوراً يلقى ترحيباً خاصاً لأنه يوفر حوافز إضافية في إطار مكافحة المحاصيل والعقاقير غير المشروعة. وقال إن تأثير المعايير البيئية يمثل أيضاً أحد مجالات العمل الهامة التي يمكن للعديد من البلدان النامية أن تستفيد منها.

١٣- وأعرب ممثل **أذربيجان** عن تقديره للأونكتاد على عقده اجتماع تقارع الأفكار غير الرسمي بشأن البعد الإنمائي لجولة الدوحة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. فقد ساعد هذا الحدث في توفير فهم أفضل للسياسات والقضايا المطروحة في جولة الدوحة. وأكد أنه يعلّق أهمية كبرى على تقييم التجارة في السلع والخدمات على الصعيدين الوطني والدولي، حيث إنه يزود البلدان بمعارف ضرورية لاتخاذ قرارات بشأن السياسات. وكانت أعمال الأونكتاد في مجال الخدمات بالغة الأهمية، وينبغي مواصلتها. كما كانت اجتماعات خبراء الأونكتاد المتعلقة بالتجارة مفيدة جداً. ولا يزال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مسألة معقدة إدارياً ومكلفة مادياً، تستلزم تنازلات باهظة الثمن تتجاوز حدود المرونة الموجودة حالياً في اتفاقات المنظمة، وتتجاوز القدرات الإنمائية والمالية للبلدان المنضمة. وفي هذا الصدد، كانت المساعدة التي قدمها الأونكتاد للانضمام عظيمة الفائدة، ولا بد من توفير المزيد من الموارد لدعم هذه الأنشطة.

وطلب إلى الأونكتاد أن يقدم تحليلات مكرسة للاهتمامات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية، وبخاصة البلدان الضعيفة منها كأذربيجان، على أن تشمل هذه التحليلات تكاليف تحرير التجارة وفوائدها.

١٤- وذكر ممثل **جزر سليمان** أن لبلده وغالبية البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ الأخرى أوضاعا جغرافية واقتصادية وتجارية خاصة، تجعلها منفتحة كثيراً على التجارة الدولية، وأنها تعتقد، رغم القيود المفروضة عليها، أن التجارة يمكن أن تكون محركاً للنمو والتنمية إذا ما هيأ لها المجتمع الدولي الظروف المناسبة واتخذ التدابير الداعمة لها. ولذلك فإنه يتطلع إلى حوار حول السياسات وإلى توافق في الآراء داخل لجنة التجارة، للمساعدة على تحسين مساهمة التجارة في التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على أهمية تنفيذ القرار المتخذ أثناء المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بإعفاء منتجات أقل البلدان نمواً من الجمارك والحصص، فضلاً عن سرعة الشروع في تحرير المنتجات بالكامل. غير أنه أضاف أن بناء القدرة التوريدية للاستفادة من تزايد فرص الوصول إلى الأسواق مسألة أكثر أهمية لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن يكون للإطار المتكامل ومبادرة المعونة من أجل التجارة دور مفيد في هذا الشأن، وينبغي لذلك وضعهما موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن. ودعا الأونكتاد إلى المشاركة بنشاط في مبادرة المعونة من أجل التجارة بغرض تزويدها بخصائص إنمائية. وقال إن بلده يهتم اهتماماً خاصاً بالمفاوضات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية بشأن قواعد تقديم المعونات لصيد الأسماك، وإنه لا ينبغي أن تؤثر أية ضوابط جديدة على المصالح التجارية والإنمائية للبلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. ويجري تشجيع الأونكتاد على تقديم المساعدة في هذا المجال. وشدد كذلك على دور الخدمات في تنمية البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، وبخاصة أسلوب التوريد ٤ والخدمات السياحية، وينبغي إحراز تقدم في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في هذه المجالات.

١٥- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إن للأونكتاد ميزات نسبية فريدة في قضايا التجارة والتنمية. ولتحليل التطورات والتوجهات في قطاع الطاقة أهمية خاصة لبلده في هذا السياق. فقضيتا الطاقة وأمن الطاقة تشكلان أيضاً بندين يحظيان بالأولوية في رئاسة روسيا لمجموعة الـ ٨ في عام ٢٠٠٦. ويمكن أن يكون هناك اهتمام كبير لتوصيات الأونكتاد في مجالات مثل ضمان استقرار التوريد، والعلاقة بين الطاقة والتنمية المستدامة، والتكنولوجيات الموفرة للطاقة والموارد والمتسمة بالكفاءة. وثمة مجال ثان يحظى باهتمام خاص، يتمثل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وولاية ساو باولو التي عُهد بها إلى الأونكتاد لمساعدة البلدان في عملية الانضمام. وينبغي توسيع نطاق هذه المساعدة لتشمل أيضاً التكيف بعد الانضمام. وفي مجال السلع الأساسية، أيد مبادرة الأونكتاد الحادي عشر بإنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية، واقترح النظر في فكرة إنشاء فريق عامل يعنى بالصُّلب، كما أشير إلى ذلك في تقرير اجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية.

١٦- وقالت ممثلة **تايلند** إن الأونكتاد يستطيع مساعدة البلدان النامية في التحضير لمفاوضات الدوحة في عام ٢٠٠٦. وقد كان اجتماع تقارع الأفكار غير الرسمي الذي نظمه الأونكتاد بشأن البعد الإنمائي لجولة الدوحة مفيداً جداً من حيث تبادل الأفكار وبناء توافق الآراء. وعلاوة على ذلك، يستطيع الأونكتاد، عن طريق برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات، أن يساعد البلدان على تحديد نطاق المفاوضات ونُهج التفاوض تجاه السلع البيئية والخدمات، وفقا للولاية المنصوص عليها في الفقرة ٣١ من إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وأعربت

عن ترحيبها بنتائج اجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية، ودعت الأونكتاد إلى مواصلة أعماله بشأن السلع الأساسية، وإلى التركيز على مصادر الطاقة المتجددة كالوقود الأحيائي.

١٧- وأعرب ممثل **البرازيل** عن دعمه لأعمال الأونكتاد المتعلقة بالسلع البيئية والخدمات، وبخاصة فيما يتصل بالمفاوضات التي صدر تكليف بإجرائها في الفقرة ٣١ من إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وأوصى بأن تواصل الأمانة تحليلها لمختلف جوانب المفاوضات، وبخاصة في مجال اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وينبغي للأمانة أن تعزز مساعدتها التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية، بطرق منها إيفاد بعثات استشارية وتوفير الإحصاءات.

١٨- وأبرز ممثل **العراق** بصفة خاصة الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في دعم عملية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية. ودعا الأونكتاد إلى زيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات، نظراً للتحديات الإنمائية الهائلة التي يواجهها العراق في محاولته إلى الوصول إلى الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٩- وأشار ممثل **الصين** إلى أهمية قضايا الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية، وبخاصة تأثير الحواجز غير التعريفية. وأكد أيضاً على العلاقة بين التجارة والبيئة، وعلى ما يواكبها من تأثير على التنمية.

٢٠- ونوهت ممثلة **اللجنة الاقتصادية لأوروبا** بالتعاون المثمر بين اللجنة والأونكتاد. وقد قام الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا، أثناء المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، بالاشتراك في تنظيم اجتماع لجميع وكالات الأمم المتحدة، اتفقت فيه هذه الوكالات على العمل معاً خلال السنتين القادمتين من أجل تنظيم اجتماع مشترك كحدث مواز للمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية. ومن شأن هذا أن يبرز كيفية قيام أسرة الأمم المتحدة بمساعدة الدول الأعضاء في التحضير لمفاوضات منظمة التجارة العالمية وفي تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه. وأبرزت الأعمال المفيدة التي أدتها المجموعة التجارية التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية برئاسة الأونكتاد، في تيسير التخطيط الاستراتيجي المشترك وصنع القرارات داخل وكالات الأمم المتحدة الناشطة في مجال التجارة. كما أبرزت الدور الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في وضع وتنفيذ معايير ومقاييس موحدة، وفي توحيد الأنظمة التقنية القائمة. ويشمل ذلك أيضاً أعمال تيسير التجارة التي دأبت اللجنة على تنفيذها بالتعاون مع الأونكتاد.

٢١- وشدد ممثل **شبكة العالم الثالث** على الدور الفريد والمهم الذي يؤديه الأونكتاد في الأمم المتحدة والمنظومة الدولية، بوصفه أكبر مؤسسة تساعد البلدان النامية على بناء قدراتها الإنمائية. وحث الأونكتاد على سرعة إنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية. وأعرب عن قلقه من أن مفاوضات الدوحة لم تحقق بعدُ زيادة في فرص الوصول إلى الأسواق أمام البلدان النامية، ومع ذلك، تجري مطالبة هذه البلدان بتخفيض تعريفاتها الصناعية وبالتوسع في فتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية. وقال إن الإفراط في تحرير التجارة ربما يؤدي إلى إغلاق الشركات المحلية والمزارع. وينبغي أن يكثف الأونكتاد بحوثه ومساعدته للبلدان النامية في مجال السياسات التجارية والمفاوضات، بحيث تتمكن البلدان النامية من تخفيض التكاليف وتحقيق المكاسب.

٢٢- وقال ممثل **إندونيسيا** إن للأونكتاد دوراً بارزاً يؤديه في قيادة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتأمين نظام تجاري موات لها، يلبي احتياجاتها الإنمائية الحتمية. فهو يستطيع مثلاً المساعدة في متابعة الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة. كما أن أعمال لجنة التجارة مهمة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية. وأعرب عن تأييده لأعمال الأونكتاد في استكشاف السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية من أجل التنمية، على النحو المبين في الوثيقة TD/B/COM.1/75. ومما له أهمية بالغة توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في سلسلة التوريد العالمية، وتوسيع قدراتها في مجال توريد السلع الأساسية. وتشكل هذه الأعمال جزءاً من متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية، كرر تأكيده على ضرورة قيام الأونكتاد بمواصله دعمه للبلدان النامية في مجال وضع السياسات الإنمائية، بما في ذلك المعايير ووضع المعايير؛ والمفاوضات؛ والأعمال المتعلقة بالحواجز غير التعريفية وتأثيرها على القدرة التوريدية والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية. وفيما يتعلق بالخدمات، شدد على أن الإطار العالمي المتعلق بالخدمات ينبغي أن يتيح للبلدان النامية فتح أسواقها بوتيرة تتفق مع مستواها الإنمائي. ويستطيع الأونكتاد أن يساهم مساهمة قيمة في وضع السياسات الرامية إلى تحسين القدرة على توريد الخدمات. وينبغي أيضاً مواصلة الأعمال الرائدة التي يضطلع بها الأونكتاد بشأن أسلوب التوريد ٤. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى المساعدة التقنية في تحليل البيانات الإحصائية وبناء القدرات التنظيمية. وأشاد بالأعمال المهمة التي اضطلع بها الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها التفاوضية والمشاركة بصورة بناءة في مفاوضات التجارة العالمية المتعلقة بالسلع البيئية.

الفصل الثاني

الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بارتقاء سلَّم التجارة والتنمية: مؤشر التجارة والتنمية

موجز الرئيس

٢٣- نظر الاجتماع الرفيع المستوى في تقرير الأونكتاد السنوي الجديد المعنون "*البلدان النامية في التجارة الدولية، ٢٠٠٥*" الذي وضعت فيه الأمانة مؤشراً للتجارة والتنمية بدعم من البروفسور لورنس كلاين، الحائز لجائزة نوبل. ومؤشر التجارة والتنمية: (أ) يسمح برصد أداء التجارة والتنمية وقياسه وتصنيفه في جميع البلدان عن طريق التحديد الكمي لأوجه التفاعل بين العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية للبلدان وتنميتها البشرية؛ و(ب) يتيح لواضعي السياسات الوطنية والدولية إطاراً لإبقاء التجارة العالمية في خدمة التنمية والحد من الفقر؛ و(ج) يساعد الحكومات على تشخيص المعوقات في أداء التجارة والتنمية، ويوفر لها أدوات لتحسين السياسات الوطنية في هذا الصدد. وقال الأمين العامل للأونكتاد إن مؤشر التجارة والتنمية عمل في طور التقدم من أجل إتاحة التحليل المنهجي للتفاعل المعقد بين التجارة والتنمية ومن ثم رصد أداء البلدان من حيث العوامل المحددة لتفاعل إيجابي بين العمليتين.

٢٤- وأكدت السيدة ماسيفاتو لاتونجي لوريانو، وزيرة الصناعة والتجارة وتعزيز العمالة في بنن، أن الإطار الذي يتيحه مؤشر التجارة والتنمية من المفترض أن يزود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بوسيلة لرصد اقتصاداتها وكذلك بأداة لفهم أوجه القصور في التجارة والتنمية وقياسها. وإطار مؤشر التجارة والتنمية إطار مُبشر بالخير لأنه يقدم صورة شاملة للتفاعل بين التجارة والتنمية على خلفية أوضاع محلية محددة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله على مؤشر التجارة والتنمية مع زيادة التركيز على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بمراعاة أوضاعها المحلية الخاصة بها.

٢٥- وقال السيد إنريكه منالو، سفير الفلبين، إن إطار مؤشر التجارة والتنمية يمكن إغناؤه بمراعاة بعض المؤشرات الأخرى، مثل الارتباط بشبكات الهاتف المحمول وكثافة الحواسيب الشخصية. وشدد السيد كارلو تروجان، سفير الاتحاد الأوروبي، على أهمية إطار مؤشر التجارة والتنمية ونتائجه. ورأى أن المنهجية المتبعة في وضع مؤشر التجارة والتنمية منهجية مُحكمة عبرت تعبيراً مناسباً عن التفاعل الذي أبرزه التقرير. وقال إنه يمكن زيادة صقل إطار مؤشر التجارة والتنمية مؤكداً أهمية هذا الإطار والتحليل في سياق التعاون والشراكة من أجل التنمية.

٢٦- وعرض فريق الخبراء الذي يمثل المؤسسات الأكاديمية وهيئات الفكر والقطاع الخاص آراء الخبراء بشأن مؤشر التجارة والتنمية وإمكانية تطبيقه، وكذلك بشأن ما يقدمه من قيمة مضافة في مجال وضع السياسات الإنمائية. وأكدت السيدة روبا بوروشوتامان (شركة Goldman Sachs) أن مؤشر التجارة والتنمية و"محصلة النمو والبيئة" (Growth Environment Score) يشتركان في سمات عديدة ويمكن أن يستخدمهما واضعو السياسات القطرية والمنظمات الدولية ودوائر الأعمال التجارية لفهم الأوضاع على المستوى القطري. وركزت على الأهمية الاقتصادية والسياسية المتنامية للاقتصادات الناشئة الكبيرة، وتحديداً الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند. وفي

حقـــيقة الأمـــر، يمكن أن يساعد إطار مؤشر التجارة والتنمية في تحليل حضورها وأهميتها على الصعيد العالمي. وناقش السيد ديفيد رودمان، ممثل مركز التنمية العالمية (Centre for Global Development) (الولايات المتحدة الأمريكـــية)، مؤشر التجارة والتنمية ومؤشر الالتزام بالتنمية (Commitment to Development Index) الذي وضعه المركز. ودعا إلى مواصلة صقل مؤشر التجارة والتنمية من أجل زيادة توضيحه. وعقد السيد صلاح الدين أحمد، الأستاذ في كلية التجارة بجامعة أوتارا (Uttara University Business School) (بنغلاديش)، مقارنة بين إطـــار مؤشـــر الـــتجارة والتنمية واستراتيجيات الحد من الفقر وبرامج العمالة في بلد من أقل البلدان نمواً مثل بنغلاديش.

٢٧- وأعـــرب المشاركون عن تقديرهم لتقرير الأونكتاد المعنون "البلدان النامية في التجارة الدولية، ٢٠٠٥" ومؤشره الخاص بالتجارة والتنمية. ورحبوا بما بذله الأونكتاد من جهود في وضع المؤشر مؤكدين جدواه العملية بوصفه أداة للرصد ووضع السياسات. وأعربوا أيضاً عن تأييدهم للاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه تحليل المؤشر ومفاده أن السياسات التجارية ينبغي وضعها جنباً إلى جنب مع السياسات الإنمائية الطويلة الأجل، ما يكفل مزيداً من الانسجام بين قواعد التجارة الدولية والدعم المقدم للاستراتيجيات العامة في مجال التجارة والتنمية، بما في ذلك التضامن وإقامة الشراكات في مجال التنمية. وأبديت تعليقات واقتراحات بناءة بشأن ما يلي: مواصلة تحسين إطار مؤشر التجارة والتنمية؛ وإمكانية تطبيقه على المستوى القطري؛ واستخدامه في رصد مكاسب التنمية من التجارة الدولـــية والنظام التجاري، وفي التعاون الإنمائي. وطُلب إلى الأونكتاد، لدى صقل مؤشر التجارة والتنمية ونشر نـــتائجه، أن يواصـــل التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص المعنية.

٢٨- وطلـــب المشـــاركون إلى الأونكتاد أن يستخدم إطار مؤشر التجارة والتنمية للاضطلاع بأنشطة قطرية ومواضـــيعية وإعـــداد دراســـة عـــن الـــتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وإتاحـــة الدراســـة لاستعراض منتصف المدة لذلك البرنامج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ورحب المشـــاركون بعـــزم الأمين العام للأونكتاد تشكيل مجلس استشاري لتوجيه الأعمال المقبلة بشأن مؤشر التجارة والتنمية وأحاطوا علماً بالموضوع الرئيسي الذي ستبحثه نسخة عام ٢٠٠٦ من تقرير "البلدان النامية في التجارة الدولـــية"، ألا وهو مؤسسات التجارة والتنمية. ودُعي مجتمع المانحين لتوفير الدعم الملائم للأعمال المقبلة بشأن مؤشر التجارة والتنمية.

الفصل الثالث

السلع الأساسية والتنمية

موجز الرئيس

٢٩- عرضت مديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية هذا البند من جدول الأعمال والوثيقة التي أعدتها الأمانة (TD/B/COM.1/75). وأشارت إلى ثلاث مفارقات فيما يتعلق بالسلع الأساسية. أولاً، تراجعت حصة السلع الأساسية في التجارة العالمية من الثلث إلى الربع، إلا أن معظم البلدان النامية لا تزال تعتمد على صادرات السلع الأساسية اعتماداً لا يقل اليوم عما كان عليه من قبل. ثانياً، البلدان النامية غنية بموارد السلع الأساسية إلا أنها فقدت السيطرة على هذه الموارد ولم تعد تستطيع استخدامها كمنصة لتنمية مستدامة واسعة النطاق. ثالثاً، لم يؤدِ التحرير الاقتصادي في البلدان النامية إلى إطلاق القوى الدينامية بل ترك فراغاً مؤسسياً؛ ومع عجز القطاع الخاص المحلي عن الحلول محل الوكالات الحكومية، أصبح المجال مفتوحاً أمام ممارسات غير تنافسية وأمام صادرات البلدان المتقدمة المدعومة بالإعانات. وذكَّرت بأن الحكومات أنشأت في الأونكتاد الحادي عشر فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية، ولكن على الرغم من الاهتمام الذي أظهرته البلدان النامية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لم تبدأ فرقة العمل نشاطها بعد بسبب نقص المساهمات المالية. وحثَّت الدول الأعضاء في الأونكتاد والمانحين على تصحيح هذا الوضع.

٣٠- وقالت إن إدماج الجوانب ذات الصلة من سياسات السلع الأساسية في برامج الحد من الفقر مسؤولية تقع على عاتق حكومات البلدان النامية إلا أن نجاح ذلك مستبعد دون بيئة دولية داعمة ومساعدة دولية كافية وفعالة وهادفة. ويمكن أن تشكِّل السياسات والبرامج الجيدة في قطاع السلع الأساسية نواة لنهج أكثر طموحاً إزاء الحد من الفقر يقوم على منح الفقراء فرصة لتخليص أنفسهم من مصيدة الفقر بدعم من المجتمع الدولي.

ألف - مشاكل السلع الأساسية وفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية

٣١- سلَّم المشاركون بأن تطوير قطاع السلع الأساسية شرط لا بد منه من أجل التقدم في مكافحة الفقر وتحقيق فوائد العولمة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا يزال تراجع معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية والتقلبات المفرطة في الأسعار يُثير مشاكل على الرغم من الزيادة الكبيرة التي سُجلت مؤخراً في أسعار بعض السلع الأساسية. وأدت حقائق السوق الجديدة إلى زيادة المتطلبات وصعوبة مشاركة صغار المنتجين والتُجار في السلاسل العالمية للسلع الأساسية. وينبغي مراعاة هذه الخصائص الأساسية في برامج التنمية الدولية والوطنية. وينبغي إيجاد سُبل مبتكرة لتعبئة الأموال من أجل المساعدة على تنويع الإنتاج وتحسين النوعية وزيادة القدرة التنافسية. واعتُرف على نطاق واسع بأن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية يمكن أن تكون فعالة في معالجة مشاكل السلع الأساسية، وذلك بسبل منها توفير إطار تشاوري دائم وشامل ومنهجي لتبادل الممارسات والسياسات الجيدة.

٣٢- وشدَّد المشارِكون على ضرورة تعزيز التجارة في السلع الأساسية بين بلدان الجنوب، وحثوا حكومات البلدان النامية على تيسير التجارة الإقليمية في السلع الأساسية وإزالة الحواجز القائمة أمام التجارة والناجمة عن

أوجه القصور في الهياكل العمرانية والإدارية والتجارية. وحثوا حكومات البلدان المتقدمة على دعم هذه الجهود من خلال زيادة المساعدة التقنية والمالية.

٣٣- ورحَّب المشاركون بالتقدم المحرز في القطاع الزراعي في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية وأكدوا أهمية مواصلة التقدم، ولا سيما في مجال الوصول إلى الأسواق وخفض الدعم المحلي، من أجل تعزيز مساهمة قطاع السلع الأساسية في نمو البلدان النامية. ورحَّب المشارِكون بالفقرة ٥٥ من إعلان هونغ كونغ الوزاري بشأن السلع الأساسية وحثوا الأونكتاد على أداء دور ملائم في تنفيذه، تمشياً مع ولايته الإنمائية.

باء - إدماج صِغار المزارعين في سلاسل التوريد العالمية

٣٤- سلَّم المشارِكون بالجوانب الابتكارية والعملية لاستخدام نهج قائم على سلاسل القيمة في الأعمال المتعلقة بالسلع الأساسية، خاصةً لأن هذا النهج يسمح بتحديد التحديات التي يواجهها صِغار المزارعين في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك الامتثال للمعايير الرسمية والخاصة للمنتجات والعمليات في أسواق البلدان المتقدمة. وفي هذا السياق، اعترف المشارِكون بقيمة أنشطة الأونكتاد في مجال سلامة الأغذية الزراعية والامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية في بعض البلدان الأفريقية، بما في ذلك برامج متابعة تنفيذ الممارسات الزراعية السليمة والممارسات الصناعية السليمة في أنشطة ما بعد الحصاد ونُظم ضمان السلامة مثل نظام نقاط المراقبة الحرجة لتحليل المخاطر، ومعايير الشراكة العالمية للزراعة السليمة والمستدامة (EUREPGAP)، ومعايير جودة المواد الصناعية ISO 9000. ودعا المشارِكون المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لدعم الأونكتاد في ما يقدمه من مساعدة للبلدان النامية في هذا المسعى.

٣٥- وأعرب المشارِكون أيضاً عن تقديرهم لما قام به الأونكتاد من عمل في مساعدة صغار المنتجين في البلدان النامية على إقامة صلات مع المستهلكين في البلدان المتقدمة، كما هو الحال في مشروع ربط صِغار المزارعين في غانا وموزامبيق ومتاجر الخدمة الذاتية (السوبر ماركت) في سويسرا.

٣٦- واعتُبرت المعلومات الاستراتيجية المتصلة بالسلع الأساسية ومعلومات الأسواق عاملاً أساسياً في تعزيز القدرة التنافسية وتحسين عمل قطاعات السلع الأساسية. وينبغي تشجيع وسائل الحد من عدم التناسق في الوصول إلى هذه المعلومات واستخدامها. ولمّا كانت كل سلعة أساسية فريدة من نوعها فلا بد من توفير معلومات تفصيلية وتصنيفية. ورحَّب المشارِكون بالتقدم الهائل الذي أحرزه الأونكتاد في تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات مناسبة ومنظَّمة عن الأسواق بما في ذلك عن طريق بوابة InfoComm الإلكترونية ونظام InfoShare المشترك. وشدَّدوا على ضرورة أن يواصل الأونكتاد استحداث أدوات إعلامية تربط بين معلومات الأسواق وإدارة المعارف، والقيام في الوقت نفسه بتعزيز قدرات البلدان المعتمدة على السلع الأساسية.

جيم - تعزيز مؤسسات التجارة والتمويل في مجال السلع الأساسية

٣٧- قال المشارِكون إن الابتكار في توفير الخدمات المالية عامل ضروري إذا أُريد تحقيق الفرص التي تتيحها العولمة، بما في ذلك في أفريقيا. وينبغي أن يركِّز الابتكار على التدفقات المالية التقليدية من الشمال إلى الجنوب وعلى إعادة بعض المبالغ المالية الضخمة المحفوظة في الخارج لتمويل تطوير قطاع السلع الأساسية. وبالإضافة إلى

طـــرح سندات الاقتراض المدعومة بالأصول والتمويل المنظَّم، لا بد من استحداث أدوات استثمار بديلة من أجل تجاوز المعوقات المالية.

٣٨- ونوه المشارِكون بدور الأونكتاد في تعريف المصارف المحلية في البلدان النامية بالأدوات الجديدة لتمويل الســـلع الأساسية. وشدَّدوا أيضاً على أهمية الأعمال ذات الصلة في قطاع الطاقة، مثل المؤتمرات السنوية للتجارة والـــتمويل في قطاع النفط والغاز في أفريقيا واجتماع الخبراء التشاوري بشأن شراء واردات النفط الذي نُظِّم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ودعا المشارِكون إلى تعزيز عمل الأونكتاد في هذا المجال، وبخاصة عن طريق تكثيف العمل على المستوى القطري.

٣٩- واعـــترف عدة مشارِكين بأهمية بورصات السلع الأساسية. فبناء هذه المؤسسات يوفِّر أدوات جديدة لإدارة المخاطر ويسهِّل تمويل السلع الأساسية. ورحَّب المشارِكون بمساهمة الأونكتاد في تطوير بورصات السلع الأساسية، كما هـــو الحـــال في الهند مثلاً. وأعربت البلدان الأفريقية عن رغبتها القوية في أن يكثف الأونكتاد جهوده من أجل إنشاء بورصة أفريقية لتبادل السلع الأساسية، وهي مسألة أقرها مؤخراً الاتحاد الأفريقي بوصفها إحدى أولوياته.

دال - تحسين إدارة موارد السلع الأساسية

٤٠- ســـلَّم المشـــارِكون بخبرة الأونكتاد الطويلة في التصدي للمسائل المتصلة بتوازن الاقتصاد الكلي في البلدان الناميـــة الغنـــية بالموارد الطبيعية. وذكروا أن المشاكل التي كثيراً ما تُنسب إلى "لعنة الموارد" مثل ما يُسمى "الحمى الهولندية" واستغلال ريع الموارد يمكن التصدي لها بالاستفادة خاصةً من تجربة البلدان التي اعتمدت ممارسات فُضلى. وســـلَّم المشـــارِكون بقيمة عمل الأونكتاد في هذه المجالات، المضطلع به جزئياً بالتعاون مع المجلس الدولي للتعدين والمعـــادن والبـــنك الدولي، كما سلَّم بأهمية شبكات تبادل المعلومات المتعلقة بمسائل التعدين والتنمية التي أنشأها الأونكـــتاد في أفريقـــيا وأمريكا اللاتينية. وتدل هذه الأمثلة على وجود سيناريوهات عميمة الفائدة، إذا ما ميزت الشركات بين مسؤوليتها عن التنمية والأعمال الخيرية وإذا ما كانت الحكومة مستعدة لتحمُّل نصيبها من المسؤولية.

الفصل الرابع

الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

موجز الرئيس

٤١- عرضت مديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية المذكرة التي أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.1/76) وسلّطت الضوء على الاتجاهات في التجارة والتعريفات؛ ومسائل الوصول إلى الأسواق في جولة الدوحة؛ والمسائل البارزة المتصلة بالحواجز غير التعريفية؛ والتكيف مع تحرير التجارة ومفهوم "المعونة من أجل التجارة"؛ ومحدِّدات الأداء التنافسي للصادرات. وأولي اهتمام خاص للقطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية.

ألف - القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية

٤٢- عُرض تقرير اجتماع الخبراء الثاني المعني بالاستعراض القطاعي للقطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية (الإلكترونيات، المنتجات السمكية ومصايد الأسماك، الصُلب). وفيما يتعلق بقطاع الإلكترونيات، قال المشاركون إن العوائق الحرجة التي تقف دون نجاح استراتيجية البلدان النامية تشمل ما يلي: نقص تنمية الموارد البشرية وتدني مستويات التعليم؛ وانعدام القدرة التنافسية و/أو المزايا النسبية، ولا سيما وفورات الحجم الكبير؛ وتدني مستويات التنمية بوجه عام ومستويات دعم الهياكل الأساسية بوجه خاص. واعتُبر تصاعد الحواجز غير التعريفية مثل الحواجز التقنية القائمة على اعتبارات بيئية وصحية في قطاع الإلكترونيات مسألة تدعو إلى قلق متزايد. وفي مقابل ذلك، أُفيد أن الفرصة التي تتيحها المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها محركاً محتملاً لتوجيه استثمار الشركات عبر الوطنية إلى قطاع الإلكترونيات في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، هي فرصة ينبغي استغلالها على أكمل وجه. ويمكن للحكومات المانحة والمنظمات الدولية أن تقدم المساعدة بتيسير هذه العملية. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأولى عن تنفيذ السياسات الداعمة للعمالة والتعليم والتدريب والتكيف، بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص. وعلى سبيل المتابعة العملية، يضع الأونكتاد بالاشتراك مع شركة فيليبس برنامجاً رائداً دون إقليمي بشأن الإلكترونيات في أفريقيا.

٤٣- وفيما يتعلق بالمنتجات السمكية ومصايد الأسماك، لاحظ المشاركون أن العوائق أمام الوصول إلى الأسواق ودخولها، مثل الشروط الصحية وغيرها من شروط الجودة المتشددة بصفة متزايدة والتي تصعب تلبيتها تكنولوجياً، إنما تحد من الفرص التصديرية للبلدان النامية. وذكروا أن المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الخاصة بمصايد الأسماك المستدامة، مثل اتفاقات الصيد، إنما تُحسِّن الوصول إلى الأسواق الدولية. واعتُبر تطوير الزراعة المائية وتحسين الوصول إلى التمويل أمراً ضرورياً. وقد أثبتت الزراعة المائية الصغيرة النطاق قدرتها على تعزيز التنمية والإسهام في الحد من الفقر. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً داعماً في هذا المجال.

٤٤- وفيما يتعلق بقطاع الصُلب، لاحظ المشاركون أن تدابير حماية التجارة تنشئ حواجز لا يُستهان بها أمام التجارة. كما أن الإعانات المقدمة لقطاع الصُلب بلغت أعلى المستويات في البلدان المتقدمة، وتزيد الأسعار الداخلية في هذه البلدان عن أسعار السوق العالمية. وأكد المشاركون ضرورة ضبط استخدام تدابير حماية التجارة.

وقـــال بعض المشاركين إن وضع اتفاق عالمي بشأن الصُلب لتثبيت استقرار صناعة الصُلب وتوجيهها يمثل خياراً لمعالجـــة المشـــاكل في هذا القطاع. وقال آخرون إنه ينبغي تحري جدوى إنشاء فريق عامل يُعنى بالصُلب برعاية الأونكتاد لتوفير محفل يلتقي فيه المنتجون والمستهلكون.

باء – الاتجاهات في التدفقات التجارية والتعريفات

٤٥- لاحظ المشاركون أن القيمة الاسمية لصادرات البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ تضاعفت أكثر مـــن خمـــس مرات. وزادت القيمة الاسمية لصادرات أقل البلدان نمواً بنسبة تقارب ٢٦٠ في المائة خلال الفترة نفســـها. كما ارتفعت التجارة بين البلدان النامية ارتفاعاً كبيراً منذ التسعينات من القرن الماضي. ويدل تكوين المصـــنوعات على أن نصيب المصنوعات التي تتطلب مهارات عالية كاد يتضاعف في البلدان النامية إجمالاً (من ١٦,٨ إلى ٣٢,٧ في المائة) بينما تراجع بنسبة الثلث في أقل البلدان نمواً (من ٣ إلى ٢ في المائة). ورأى البعض أن مشـــاركة الكثير من البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية يشكل في آن واحد سبباً ونتـــيجة لتغير جغرافيا التجارة الدولية. إلا أن أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية لا تستفيد من هذه القطاعات، ولذلك لا بد من تعزيز الجهود الوطنية والدولية لصالح هذه البلدان. وطلب المشاركون إلى الأونكتاد أن يواصل عمله التحليلي وبناء توافق الآراء وبناء القدرات في هذا المجال.

٤٦- وأشـــار بعـــض المشـــاركين إلى أن الحماية التعريفية في البلدان النامية انخفضت انخفاضاً شديداً. ففي التسعينات من القرن الماضي، كانت البلدان النامية تُطبِّق معدلاً وسطياً فعلياً للتعريفات (مُعبَّراً عنه بأرقام مرجحة) قـــدره ٢٤ في المائة على واردات المصنوعات من البلدان النامية الأخرى. وفي عام ٢٠٠٤، لم يتجاوز هذا الرقم ٨,٩٤ في المائة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الذرى التعريفية وتصاعد التعريفات تشكل شواغل هامة للبلدان النامية يجـــب النظر فيها وإيجاد حلول تفاوضية لها، وبخاصة في جولة الدوحة. وطلب المشاركون إلى الأونكتاد أن يعزز عملـــه التحليـــلي ومعلوماتـــه التجارية بشأن التعريفات والتجارة لدعم البلدان النامية في تقييم تأثير التعريفات ومساهمتها في التنمية.

جيم – مسائل الوصول إلى الأسواق في جولة الدوحة

٤٧- لاحـــظ المشـــاركون أن مؤتمر هونغ كونغ الوزاري قرر للمرة الأولى أن يضمن مستوى عالياً نسبياً من الطموح في مجال وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق. ويتعين تحقيق هذا الطموح بطريقة متوازنة ومتناســـبة تتفق مع مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية. واعتُرف بوجوب إيلاء اهتمام خاص لكامل طرائق خفض الـــتعريفات التي من شأنها تحسين وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق. وأكد بعض المشاركين أيضاً أن التفاوض على أساس كل قطاع على حدة أداة مفيدة للتعبير عن مصالح البلدان النامية في الوصول إلى الأسواق. واعـــتُرف على نطاق واسع بأن الحواجز غير التعريفية تشكل عوائق لا يُستهان بها أمام صادرات البلدان النامية. وعُقـــدت مقارنة بين المفاوضات على التعريفات والحواجز غير التعريفية. وحث المشاركون الأونكتاد على تقديم مساهمات لمساعدة البلدان النامية في تحديد الحواجز غير التعريفية القائمة. واعتُبر الاتفاق المعقود في المؤتمر الوزاري الســـادس لمنظمة التجارة العالمية بشأن وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفية من الرسوم ومن نظام الحصص

خطـــوة هامة إلى الأمام صوب تحقيق هدف إعفاء جميع صادرات أقل البلدان نمواً إعفاءً كاملاً من الرسوم ومن نظام الحصص. ودعا المشاركون الأونكتاد إلى المساعدة في تحليل تنفيذ هذا التعهد.

دال – الحواجز غير التعريفية

٤٨- عُرض تقرير اجتماع الخبراء المعني بمنهجيات الحواجز غير التعريفية وتصنيفاتها وقياسها الكمي وآثارها في التنمـــية. وذُكر أن الحواجز غير التعريفية، باعتبارها أدوات للحماية والتنظيم في مجال التجارة، أصبحت بصفة مـــتزايدة شـــاغلاً رئيســـياً فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق. ولا تقتصر هذه المسألة على التجارة بين الشمال والجـــنوب، بـــل توجد أيضاً حواجز غير تعريفية هامة تؤثر في التجارة فيما بين بلدان الشمال، وفيما بين بلدان الجـــنوب. إلا أن عدم وجود تعريف وتصنيف دوليين للحواجز غير التعريفية يحظيان باعتراف عام يجعل البحوث والتحلـــيلات المتعلقة بالحواجز غير التعريفية صعبة ولا يعوَّل عليها. وتحسين فهم تعريف وتصنيف الحواجز غير التعريفـــية وتوفير بيانات يعوَّل عليها ومفصلة شرطان أساسيان لتعزيز موثوقية القياس الكمي والارتقاء بالتحليل والتفاوض على شروط أفضل للوصول إلى الأسواق.

٤٩- وأفاد بعض المشاركين أن الحواجز غير التعريفية المرتفعة تتركز في البلدان المتقدمة وتختص بقطاعات معينة. وتشكل الإجراءات الجمركية والإدارية والحواجز التقنية أمام التجارة وقواعد المنشأ الصارمة مشاكل تتركز أساساً في التجارة بين الشمال والجنوب، بينما تشكل الإجراءات الجمركية والإدارية والرسوم على الواردات مشاكل تتركز في التجارة ما بين بلدان الجنوب. وأهم القطاعات المتأثرة بالحواجز غير الجمركية هي المنتجات السمكية، والأجهزة الكهربائية، والمنتجات الصيدلانية، والأنسجة والألبسة، وقطاع السيارات، والمنتجات الغذائية. وتثير المعايير الدولية أيضاً شواغل هامة للبلدان النامية. فالوفاء بهذه الشروط مسألة جدية تتطلب دراسة وافية.

٥٠- وطلب المشاركون إلى الأونكتاد أن يُحسِّن تصنيفه الحالي للحواجز غير التعريفية بتحديد الحواجز الجديدة وإضـــافتها إلى تصـــنيفه. وينبغي للأونكتاد في الأجل الطويل أن يركز على تحسين تعريف الحواجز غير التعريفية وتصـــنيفها وقياسها الكمي، بالتعاون مع جميع من يعنيهم الأمر. وينبغي للأونكتاد في الأجل القصير أن يساعد المفاوضـــين الـــتجاريين مـــن البلدان النامية على بناء قدراتهم للتعامل مع مسائل التفاوض المتصلة بالحواجز غير التعريفية. وينبغي أيضاً أن يُحسِّن تحليله لآثار هذه الحواجز في القدرة التوريدية والقدرة التنافسية وشروط الوصول إلى الأسواق ودخولها. وينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع جميع المنظمات المعنية وبدعم مناسب التوقيت ومستدام من مجـــتمع المانحين، وبخاصة في إطار مبادرة "المعونة من أجل التجارة"، أن يقيم شبكة من جهات الوصل الوطنية في الـــبلدان النامـــية للمساعدة على تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالحواجز غير التعريفية. وقوبلت بالترحيب مبادرة الأمين العام للأونكتاد لإنشاء فريق من الشخصيات البارزة يُعنى بالحواجز غير التعريفية. وينبغي تعزيز عمل الأونكتاد في مجال الحواجز غير التعريفية بدرجة كافية.

هاء – الأداء التنافسي للصادرات وبناء القدرة التوريدية والتكيف مع تحرير التجارة

٥١- لاحـــظ المشـــاركون أن البحوث التجريبية التي أجراها الأونكتاد مؤخراً في مُحددات الأداء التصديري للـــبلدان النامية سلَّطت الضوء على أهمية العوامل على جانبي العرض والطلب. وتتعلق العوامل الخارجية بشروط

الوصـــول إلى الأسواق وبعوامل من قبيل تكاليف النقل التي تؤثر في القدرة التنافسية. وتشمل العوامل الداخلية الشروط على جانب العرض. وتم التشديد على ضرورة إيلاء الوصول إلى الأسواق الأجنبية والقدرة التوريدية أهمية متكافـــئة في تطوير القطاع الخارجي. ويُعد الهيكل الأساسي للنقل واستقرار الاقتصاد الكلي عنصرين هامين من عناصر القدرة التوريدية في المراحل المبكرة لتطوير القطاع الخارجي.

٥٢- ورأى بعض المشاركين أن المكاسب المستمدة من تحرير التجارة المتعددة الأطراف لن تتوزع بالتساوي بين القطاعات أو البلدان، وأنها تتطلب اتخاذ تدابير تكيف ملائمة. وقد يستغرق هذا التكيف، ولا سيما على صعيد التوريد، أمداً طويلاً كما يُستدل من تجربة بعض أقل البلدان نمواً. ولذلك لا بد من معالجة مشاكل التكيف معالجة منهجـــية في الـــبلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. ومن شأن التعاون الدولي، مثل تقديم "معونة من أجل الـــتجارة" كافـــية وعالـــية الجـــودة أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز القدرة التوريدية والمساعدة على التكيف مع الإصلاحات التجارية، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات البشرية في مجال تحليل التجارة. وطلب المشاركون إلى الأونكتاد مواصلة وتعزيز عمله التحليلي بشأن الأثر الإنمائي لنتائج مفاوضات جولة الدوحة الجارية بشأن الوصول إلى الأســـواق، بما في ذلك العمل المتعلق بالتكيف مع الإصلاحات التجارية والاستفادة من إطار مؤشر التجارة والتنمـــية. وطُلـــب إلى الأونكـــتاد أن يقدم دراسة تحليلية عن مسائل وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق إلى اســـتعراض منتصـــف المـــدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً. وتم التأكيد على ضرورة مشاركة الأونكتاد مشـــاركة كاملـــة في عملية تفعيل وتنفيذ مبادرة "المعونة من أجل التجارة". ودُعي مجتمع المانحين إلى دعم عمل الأونكتاد في هذه المجالات.

٥٣- وتم الترحيب بالتطورات التي استجدت في المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية، وتم التشجيع على مواصلة التقدم من أجل تعزيز التجارة ما بين بلدان الجنوب.

٥٤- وأعرب المشاركون عن تقديرهم لما يضطلع به الأونكتاد من عمل فريد في بناء قوانين وسياسات المنافسة والاستهلاك، وطلبوا إلى الأونكتاد تعزيز هذا العمل.

الفصل الخامس

التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

ملخص الرئيس

٥٥- عرضت مديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية مذكرة الأونكتاد (TD/B/COM.1/77) وسلطت الضوء على ما يلي: `١` الاتجاهات العالمية في التجارة في الخدمات، ومشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في التجارة العالمية في الخدمات، وكيف يمكن رصد الأثر الإنمائي لهذه العمليات باستخدام مقاييس التنمية؛ `٢` الاستنتاجات والدروس المستخلصة من العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن تقييم التجارة في الخدمات على الصعيد الوطني؛ `٣` التطورات الرئيسية في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقام رئيسا اجتماعي خبراء الأونكتاد بشأن الخدمات بعرض تقريري الاجتماعين. وفيما يتعلق بخدمات التوزيع، تم تحقيق فهم أفضل في مجالات مثل محركات السوق، ومسائل إنمائية محددة ومسائل تهم أوساط الأعمال التجارية، ومسائل متصلة بالقواعد التنظيمية والإطار التنافسي المرتبط بها، فضلاً عن دور النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي مجال خدمات التأمين والأطر التنظيمية، تم تحقيق فهم أفضل للعلاقة بين خدمات التأمين وعوامل الاقتصادي الكلي؛ والتحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وخاصة فيما يتعلق بالأطر التنظيمية وبناء القدرات البشرية والقدرات التوريدية؛ ودور الحكومات؛ والالتزامات بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وأولي قطاع التأمين في أفريقيا اهتماماً محدداً. وأثنى المشاركون على ما قدمه الأونكتاد من مذكرات معلومات أساسية للجنة ولاجتماعات الخبراء لما تضمنته من أفكار جديدة ولما اتسمت به التوصيات المتعلقة بالبحوث والسياسات من جودة وجدوى.

٥٦- ونوقش تقييم الأونكتاد للتجارة في الخدمات على أساس الدراسات القطاعية التي أجريت في كل من الأردن وإكوادور وإندونيسيا والسلفادور وكينيا بدعم من عدة مانحين. وذكر أنه يمكن التوصل إلى فهم أفضل للآثار الإنمائية للخدمات من خلال زيادة الاهتمام ببارامترات التنمية الرئيسية في مجالات إيجاد الرفاهية وتأثير التحرير الاقتصادي في الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتأثير على العمالة، وتكاليف التكيف، والقدرات التوريدية والتنافسية المحلية، وبخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوزيع المكاسب داخل البلدان وفيما بينها، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر، وأداء صادرات البلدان النامية، وانفتاح اقتصاد الخدمات على صادرات البلدان النامية. واستُعرضت منهجيات مختلفة واقتُرحت نهج جديدة لأعمال الأونكتاد المقبلة. وسُلط الضوء على حدود البيانات الإحصائية في جميع الدراسات. وطُلب إلى المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ضرورية لدعم البلدان النامية في تحسين توافر البيانات المتعلقة بالخدمات.

٥٧- ولاحظ المشاركون أن الخدمات تواصل اكتساب الأهمية في الناتج المحلي الإجمالي وأنها باتت تؤدي دوراً أبرز في إيجاد فرص العمل، بما في ذلك للفقراء. وأصبحت الخدمات، من خلال الروابط الخلفية والأمامية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، تؤدي دوراً حاسماً في تحسين كفاءة البلدان وقدرتها التنافسية. وإذا كانت مساهمة البلدان النامية في صادرات الخدمات هامة على الصعيد الإقليمي فإنها لا تزال هامشية في الأسواق الدولية، ذلك أن ميزتها النسبية تقوم في كثير من الأحيان على التجارة المتصلة بالأسلوب ٤. وكانت التحويلات المتصلة

بالأسلوب ٤ مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي في كثير من البلدان النامية ومحركاً رئيسياً لتنمية اقتصاد الخدمات. وذُكر أن البلدان النامية ملتزمة بإصلاح قطاع الخدمات وتحريره كسبيل لتحسين الرفاهية من خلال زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية وتخفيض الأسعار وتوسيع الخيارات أمام المستهلكين. ويشهد إصلاح خدمات الاتصالات على هذا النجاح.

٥٨- وفي الوقت نفسه، لم تكن الجهود التي بذلتها البلدان النامية فعالة تماماً في إعداد قطاع خدماتها للتحديات التي يطرحها التحرير والعولمة. وحتى في الحالات التي توجد فيها لوائح تنظيمية قد لا يكون لهذه اللوائح تأثير فعال في التجارة في الخدمات. وبات ترشيد اللوائح التنظيمية أمراً في غاية الأهمية لتحرير أسواق الخدمات في البلدان النامية بصورة مستدامة. وظهرت نتائج سلبية في الحالات التي لم يتم فيها إصلاح اللوائح التنظيمية إصلاحاً مدعوماً بسياسة تنافسية. فمن جهة أولى، أدى وضع لوائح تنظيمية غير ملائمة ترمي إلى تحرير السوق إلى تركز الأسواق. وفي الحالات التي كانت فيها الأسواق خاضعة لاحتكار القلة أدى فتحها للتجارة دون تطبيق إصلاح تنظيمي ملائم وسياسة تنافسية إلى انتقال الملكية من جهات محلية إلى جهات أجنبية دون أي تأثير على هيكل السوق ودون تحقيق مكاسب في الكفاءة. بل تطورات اللوائح التنظيمية في بعض الأحيان لحماية المصالح الراسخة للمستثمرين الأجانب والحيلولة دون دخول جهات جديدة.

٥٩- ولاحظ المشاركون أن تحرير التجارة في الخدمات أفضى في كثير من الأحيان إلى تجزؤ السوق، حيث احتفظ مقدمو الخدمات الوطنيون بالشريحة المتدنية القيمة من السوق التي تتطلب استثمارات صغيرة، بينما تركز مقدمو الخدمات الأجانب في شرائح الدخل العليا. ويتطلب تعزيز القدرة التوريدية المحلية اتخاذ تدابير على صعيد السياسة العامة ترمي إلى تشجيع نقل التكنولوجيا، وتعزيز استخدام القدرات المحلية، وزيادة التقيد بالمعايير والجودة. ولا بد من اتباع سياسات داعمة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لتيسير الوصول إلى رأس المال وشبكات التوزيع وتنمية القدرات البشرية وتنظيم المشاريع. وينبغي اتخاذ تدابير للإقلال قدر الإمكان من تكاليف التكيف والحد من تصاعد تكاليف الأصول المادية أو انتقال العمالة. وسلم المشاركون بأن ترتيب وتدريج الإصلاح والتحرير بصورة متأنية وحذرة هو خير سبيل لضمان استدامة الإصلاح. وينبغي أيضاً القيام بمقارنة متأنية لجهود التحرير على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي. ويمكن أن تؤدي البلدان المتقدمة دوراً هاماً في تعزيز بيئة تجارية مفتوحة بموجب شروط المنافسة النزيهة وفي السعي إلى تحقيق أهداف المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، بما في ذلك عن طريق تحسين وصول خدمات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة في القطاعات والأساليب ذات الأهمية العليا للبلدان النامية، ولا سيما الأسلوب ٤.

٦٠- ووافق المشاركون على أن التحرير لا يفضي تلقائياً إلى النمو الاقتصادي ما لم تتوافر شروط مسبقة مناسبة، بما في ذلك سياسات الحماية السليمة، والاستعداد التنظيمي، ووضع سياسات وقوانين في مجال المنافسة، ودعم بناء القدرات التوريدية المحلية، والسياسات المشجعة لنقل التكنولوجيا. ومن الضروري مساعدة البلدان النامية على بناء هياكلها ومؤسساتها ونظمها ومشاريعها المحلية التي تشكل الأساس للقدرة التنافسية الدولية الفعالة والتنمية. والبلدان التي استفادت أكثر من غيرها هي البلدان التي تولت زمام أمرها بنفسها واعترفت بالدور الذي يمكن أن تؤديه الحكومة في التنمية بدلاً من الركون إلى مفهوم السوق الذاتية التنظيم التي تحل مشاكلها بنفسها.

٦١- ولـــدى استعراض نتائج مؤتمر هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، تم التركيز بوجه خاص على المـــرفق جيم من الإعلان الوزاري. فقد رأى البعض أن المرفق جيم يمثل استجابة للحاجة إلى إيجاد توازن عام في جولـــة الدوحة حيث تقدمت على المحادثات المتعلقة بالخدمات مسألة الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ورأى آخرون أن المبادئ التوجيهية للتفاوض التي وضعت في عام ٢٠٠١ تشكل أصلاً طرائق التفاوض وتظـــل مـــع طرائق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً أساس التفاوض. وأعربت بلدان نامية كثيرة عن قلقها إزاء العمليات المطلوب تنفيذها في المرفق جيم. كما أعربت عن قلقها إزاء النهج التكميلية، ولا سيما وضع المقاييس الكمية والمفاوضات المتعددة الأطراف. وشدد المشاركون على ضرورة توثيق التفاعل بين جنيف والعواصم، والإرادة السياسية والقيادة، وضرورة تحقيق التوازن بين الوصول إلى الأسواق والقواعد وقضايا التنمية. وأشير أيضاً إلى اختلاف قدرات البلدان في التمتع بما يوفره الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من "حقوق" وأوجه مرونة.

٦٢- وفـــيما يـــتعلق بالوصول إلى الأسواق، ذُكر أن المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن الـــتجارة في الخدمات هما ركيزتا التنمية الرئيسيتان. واعتُبر النهج المتعدد الأطراف خياراً طوعياً ومكملاً لعملية الطلـــب - العرض، التي تظل طريقة التفاوض الرئيسية. واعتُبرت المفاوضات المتعددة الأطراف وسيلة إلى تعجيل العملية، وأعرب المشاركون عن مشاعر التفاؤل والحذر في آن واحد فيما يخص قدرة البلدان النامية على المشاركة بنجاح في العملية. ويمكن أن تركز المحادثات المتعددة الأطراف على مجالات مختارة معينة، وهي تحديداً الأسلوب ٤ والاتصالات والطاقة والخدمات المالية والمهنية.

٦٣- وقال مشاركون عديدون إن الأسلوب ٤ يبقى عنصراً مركزياً في أي عمل يتعلق بالوصول إلى الأسواق نظراً لأهميته الإنمائية بالنسبة للبلدان النامية. إلا أن العديد من المخططات لم ينته وضعها بعد في المجالات التي يمكن أن تهـــم البلدان النامية، ويشكل عجز الأعضاء عن التقدم مصدر قلق كبير للبلدان النامية. ورأى المشاركون أن أعضـــاء مـــنظمة التجارة العالمية يجمعون على أهمية الأسلوب ٤، وإذا كان البعض قد ركز على بعده الإنمائي، (بمـــا في ذلـــك مـــا يخـــص تنقل اليد العاملة ذات المهارات المتدنية) رأى آخرون أن أي عمل يضطلع به بشأن الأســـلوب ٤ يجب أن يبقى في حدود إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وأشير إلى ما تنطوي عليه التجارة بموجب الأسلوب ١ من إمكانات لتعزيز التنمية، وإلى ضرورة قطع التزامات، وبخاصة من جانب الشركاء الـــتجاريين من البلدان المتقدمة، بموجب الأساليب ١ و٣ و٤ فيما يتعلق بقطاعات خدمات معينة (مثل خدمات الحاسوب والخدمات المرتبطة بها، وكذلك خدمات مراكز الاتصال).

٦٤- ورأى البعض أن الطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً يمكن أن تحفز على مواصلة تحرير الأسلوب ٤، إلا أن تفعيل هذه الطرائق وتنفيذها لا يزال يطرح تحدياً. وأشير أيضاً إلى ضرورة وضع آليات بشأن الأفضليات تتماشى مع أحكام الفقرة ٧ من الطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً. وأشار آخرون إلى الصعوبات المصادفة في تطبيق شرط التمكين لعام ١٩٧٩ (في مجال السلع) على الخدمات. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تكون المعاملة الخاصة والتفاضلية جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٦٥- ونوقشت مسألة التنظيم المحلي، بما في ذلك أثرها في حيز السياسات. وأشار المشاركون إلى ضرورة إيجاد تـــوازن بـــين الضوابط المقبلة والحق في التنظيم. ومن شأن المفاوضات المتعلقة باللوائح التنظيمية المحلية أن تضفي

مزيداً من الدقة على اللغة الراهنة للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأن تقترح بارامترات يمكن أن يعتمد عليها واضعو الأنظمة المحلية. وتتعلق مسألة أخرى بالخيار بين الضوابط الأفقية والقطاعية. وتواجه بلدان نامية كثيرة تحديات في التفاوض على اللوائح التنظيمية المحلية، لأن أطرها التنظيمية المحلية لا تزال حديثة النشأة أو لأنه لا توجد لديها أية لوائح تنظيمية. وأعرب كثير من المشاركين عن الحاجة إلى وضع تدابير وقائية طارئة. وطرح آخرون أسئلة مشيرين إلى أن المفاوضات بشأن التدابير الوقائية الطارئة تتضمن مسائل مفاهيمية صعبة، بما في ذلك في مجال المعاملة الخاصة والتفاضلية.

٦٦- واعتُبرت أوجه المرونة التي يتيحها الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً عنصراً موازناً لتحرير التجارة في الخدمات وفي إحراز التقدم في المفاوضات المتعلقة بالخدمات. إلا أن المرونة لا تعني أن على البلدان النامية أن تمتنع عن الدخول في المفاوضات. ومن المهم أيضاً إيلاء اهتمام خاص لحجم ومستوى تنمية البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق التسليم بوجود معوقات واحتياجات خاصة للاقتصادات الصغيرة ولصغار مقدمي الخدمات في البلدان النامية. ويعد تقديم المساعدة التقنية الهادفة للبلدان النامية، وخاصة من أجل معالجة المعوقات على جانب العرض، شرطاً مسبقاً لا بد منه. ونظراً للوضع الخاص للبلدان المنضمة حديثاً، فإنه يمكن منحها الإعفاء الذي تستفيد منه أقل البلدان نمواً فيما يخص التزامات الخدمات.

٦٧- ومن الضروري تقييم أثر التحرير من أجل مساعدة البلدان النامية في صياغة سياساتها في المجالات التي تتطلب مزيداً من الإصلاح؛ ومن أجل تحديد الإجراءات المطلوبة لدعم تنمية القطاعات؛ وكذلك من أجل رسم استراتيجية تفاوضية مناسبة. وقال المشاركون إن التقييم عملية مستمرة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأشاروا إلى ضرورة الامتثال للمبادئ التوجيهية للتفاوض التي تطلب تكييف المفاوضات بحسب نتائج التقييم.

٦٨- وفي سياق التنمية عموماً، من المهم تحليل كيفية تصدي النظام التجاري المتعدد الأطراف لمسائل من قبيل إيجاد التوازن بين الكفاءة والإنصاف؛ والإقلال قدر الإمكان من الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة؛ وإقرار حيز للسياسات؛ وتعميق الاتساق؛ وتعزيز أوجه التآزر بين مختلف السياسات والبلدان والمؤسسات.

٦٩- وأثنى المشاركون على الأونكتاد فيما اضطلع به من عمل قيم في مجال الخدمات وشددوا على أهمية مواصلة الأونكتاد عمله الفريد في تقييم التجارة في الخدمات وبناء القدرات التنظيمية في البلدان النامية، وكذلك في دعم مفاوضات الخدمات ووضع القواعد. ودعوا المانحين إلى تقديم دعمهم المالي لما يقوم به الأونكتاد من عمل في بناء القدرات في مجال التجارة في الخدمات.

الفصل السادس

التجارة والبيئة والتنمية

موجز الرئيس

٧٠- عرضت مديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية المذكرة التي أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.1/79) وسلطت الضوء على تزايد الاهتمام العام بالقضايا البيئية وشواغل الصحة والسلامة ذات الصلة وأثرها في التجارة، بما في ذلك في الزراعة العضوية؛ والطبيعة المعقدة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والبيئة وتأثيرها الإنمائي المحتمل؛ والقضايا المتصلة بحماية المعارف التقليدية وحفظها واستعمالها على نحو مستدام؛ وعمل الأونكتاد المتعلق بالتجارة الأحيائية والوقود الأحيائي في توفير فرص مجدية للتجارة والاستثمار والتنمية المستدامة في سياق الاتفاقات المتعددة الأطراف مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها.

ألف - التجارة والتنمية المستدامة

٧١- رحب العديد من المشاركين بـ "استعراض التجارة والبيئة لعام ٢٠٠٦" الذي ركز على المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق. وأعربوا عن قلقهم لأن المتطلبات البيئية الجديدة يُنظر إليها بصفة متزايدة على أنها حواجز أمام الوصول إلى الأسواق. وينبغي للبلدان النامية أن تعتمد نهجاً يغلب عليه الطابع الاستراتيجي والاستباقي من أجل التعامل مع المتطلبات البيئية بفعالية في أسواق التصدير الرئيسية؛ وينبغي للبلدان المتقدمة أن تعزز الطابع الشامل والشفاف لدى وضع متطلبات بيئية جديدة واستعراضها، وكذلك التقييم المسبق لآثارها. وأعرب المشاركون عن تقديرهم للعمل الذي اضطلعت به فرقة العمل الاستشارية التابعة للأونكتاد والمعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق. ومن شأن مواصلة الأنشطة في إطار هذا المشروع أن يسهل الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمتطلبات البيئية ويحد من آثارها السلبية المحتملة ويحدد فرص التجارة والتنمية المستدامة الناشئة عن الشواغل البيئية المتزايدة. وشدد المشاركون على حاجة البلدان النامية إلى المساعدة لكي تشارك بفعالية في المشاورات المتعلقة بوضع المعايير؛ وأشاروا إلى ما يؤديه الأونكتاد من دور مفيد في هذا الصدد وإلى ضرورة تعزيز عمله ودعمه.

٧٢- وشجع المشاركون فرقة العمل الاستشارية على مواصلة جهودها الرامية إلى تيسير إقامة حوار بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص بشأن تأثير المتطلبات البيئية الطوعية التي يضعها القطاع الخاص والتكيف معها. وسيق العمل المتعلق بمعيار الشراكة العالمية للزراعة السليمة والمستدامة (EurepGAP) من حيث صلته بصادرات الزراعة البستانية للبلدان النامية باعتباره مثالاً مهماً للغاية. وللتوضيح ذُكر أن عمل الأونكتاد المتصل بمدونات قواعد الممارسة القائمة على معيار EurepGAP لا يعني أن الأونكتاد يؤيد أي مجموعة معينة من المعايير الخاصة. ولاحظ بعض المشاركين أن الحواجز غير التعريفية لم تحظ باهتمام كاف في منظمة التجارة العالمية مقارنة بالتعريفات، وأن على الأونكتاد أن يواصل تقديم مساهماته المفيدة بشأن نتائج أعماله المتعلقة بالمتطلبات

البيئـــية والوصول إلى الأسواق إلى الهيئات المعنية في منظمة التجارة العالمية. ودعا المشاركون المانحين إلى مواصلة دعم عمل الأونكتاد في مجال المتطلبات البيئية.

٧٣- وسلط المشاركون الضوء على الزراعة العضوية باعتبارها فرصة للتجارة والتنمية المستدامة يمكن أن تكون مفيدة في حالـــة أصـــحاب الحيازات الصغيرة والبيئات المناخية الصعبة. وتوفر الزراعة العضوية دخلاً أعلى وطائفة من الفوائد الأخـــرى. فهي أداة لإدارة المخاطر من حيث إنها تتيح تنويع الإنتاج وتحسين الأمن الغذائي المحلي وتثبيت استقرار العمالة الريفـــية وتلبـــية الطلب العالمي المتزايد لتحسين أساليب السلامة الغذائية وتتبع مسار المنتجات. وأُعرب عن التقدير لعمل الأونكـــتاد في هذا المجال، وحُث المانحون على توفير الأموال لدعم هذا العمل، بما في ذلك من خلال مشروع فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية.

٧٤- وأشـــار المشاركون إلى الفرص التي تتيحها مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن السلع والخدمات البيئية من أجـــل تحقيق نتيجة ناجحة في ثلاثة مجالات هي التجارة والبيئة والتنمية. ونظراً لتعقد هذه المفاوضات وحداثتها، أعرب العديـــد مـــن المشاركين عن تقديرهم العميق لما يقدمه الأونكتاد من دعم في مجالات التحليل والإحصاء وبناء القدرات. ولاحظـــوا أن تـــيار الأنشطة المستمر الذي اضطلع به الأونكتاد منذ عام ٢٠٠٣ ساهم مساهمة جليلة في تعزيز فهم هذه القضايا وبناء القدرة التفاوضية للبلدان النامية. وشُجِّع المانحون على دعم الأونكتاد لمواصلة وتعزيز عمله في هذا المجال.

٧٥- ورحَّب عدة مشاركين بعمل الأونكتاد المستمر في مجال المعارف التقليدية وأعربوا عن تقديرهم للتحليل الـــوارد في مذكـــرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأونكتاد. وشدَّد البعض على ضرورة اتخاذ إجراءات دولية لـــلحفاظ على المعارف التقليدية والموارد الجينية واقترحوا القيام بذلك في إطار منظمة التجارة العالمية من خلال إجـــراءات تـــرمي إلى اشتراط الكشف عن منشأ الموارد الجينية في تطبيقات براءات الاختراع والموافقة المستنيرة المسبقة للمجتمعات المحلية والأصلية.

باء - التنوع الأحيائي وتغير المناخ

٧٦- فيما يتعلق بالوقود الأحيائي، أكد المشاركون أن البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بدأت الانتقال إلى مصادر جديدة للطاقة. ورغم أن هذه العملية ستستغرق وقتاً طويلاً، فإن ارتفاع الأسعار وتقلبها في أسواق النفط، وكذلك ضرورة الامتثال للالتزامات المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف بشأن خفض الانبعاثات يجعل منها خطوة لا مفر منها. ومن شأن زيادة إنتاج الوقود الأحيائي أن يحقق منافع متعددة لجميع البلدان، وبخاصة للبلدان الناميـــة، تـــتراوح من خفض الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري إلى التنوع الاقتصادي والزراعي والتنمية الريفية. واستُعرضت تجربة البرازيل الناجحة لما تقدمه من دروس مفيدة. فقد أدى برنامج الايثانول إلى توفير ٢٦ مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون كل سنة وأوجد بصفة مباشرة مليون فرصة عمل. واتفق المشاركون على أن للـــبلدان النامية مزايا نسبية في إنتاج الوقود الأحيائي بسبب غناها بالتنوع الأحيائي وتوافر الأرض التي يمكن تخصيصها لإنتاج الكتلة الأحيائية والمناخ المناسب ورخص العمالة الزراعية.

٧٧- ورأى المشـــاركون أن مبادرة الأونكتاد في مجال الوقود الأحيائي حسنة التوقيت وملائمة بوجه خاص، ذلك أن البلدان النامية الراغبة في إنتاج وتصدير الوقود الأحيائي تحتاج للمعلومات والدراية العملية والمساعدة التقنية. وتم التشديد

على جدوى الشراكات والتآزر مع المؤسسات الأخرى – مثل منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – والمبادرات – مثل الشراكة العالمية للطاقة الأحيائية التي وضعتها مجموعة الثماني – من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من نتائج مبادرة الأونكتاد. ومن المهم أن تنتقل البلدان النامية إلى إنتاج المنتجات النهائية ذات القيمة المضافة، مثل الوقود الأحيائي، إلا أن هناك بعض الشواغل إزاء توافر تكنولوجيات الطاقة البديلة وأسعارها.

٧٨- وفيما يتعلق باللائحة التنظيمية المستجدة للأغذية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، أوضحت المديرية العامة للصحة وحماية المستهلك في المفوضية الأوروبية أن الأغذية غير المعروفة في السوق الأوروبية بعد عام ١٩٩٧ تتطلب موافقة مسبقة لتسويقها في الاتحاد الأوروبي. واعترفت المفوضية الأوروبية بأن التحديات التي تطرحها اللائحة حالياً بالنسبة للأغذية المجلوبة التقليدية، مثل الاستخدام السليم لفترة طويلة في بلدان خارج الاتحاد الأوروبي، لم تؤخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية وأن متطلبات السلامة قد لا تكون متناسبة دائماً. وتسعى المفوضية الأوروبية إلى معالجة هذه التحديات في تنقيح إلزامي للتشريعات يجري العمل به حالياً.

٧٩- وأظهر ممثلو القطاع الخاص من بيرو وإكوادور عن طريق عرض حالات ملموسة أن اللائحة التنظيمية المستجدة للأغذية تقيم حاجزاً حقيقياً، وإن لم يكن مقصوداً، أمام تجارة الأغذية المجلوبة من هذين البلدين. والنتيجة هي تفويت فرص سوقية نظراً لما يمكن أن تساهم به تجارة الأغذية المجلوبة التقليدية، التي يتمتع كثير منها بتاريخ مديد من الاستخدام السليم، من مساهمة حقيقية في الاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي وتوليد الدخل للمجتمعات الريفية الفقيرة والنمو الاقتصادي. وطرح الممثلون أيضاً مقترحات ملموسة للتغيير منها: استبعاد المنتجات المجلوبة التقليدية التي تتمتع بتاريخ مديد من سلامة الاستخدام في بلد المنشأ من اللائحة التنظيمية؛ ووضع إجراءات شفافة وواضحة وتعريفات دقيقة؛ وضمان استعمال المنتجات التقليدية المجلوبة دون تقييد وعدم استئثار كيان خاص بتوريد الأغذية المجلوبة التقليدية إلى سوق الاتحاد الأوروبي.

٨٠- وأشار ممثل هولندا إلى أهمية الاتساق بين اللوائح التنظيمية للواردات فيما يتعلق بسلامة الأغذية وتعزيز التنمية، واقترح على الأونكتاد أن يواصل تيسير الحوار البناء حول هذه المسألة الذي يجمع المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء وممثلي القطاعين العام والخاص في البلدان النامية. وفيما يتعلق بالأغذية التقليدية المجلوبة، أشار عدة مشاركين إلى أهمية إيجاد توازن بين أهداف حفظ التنوع البيولوجي وحماية صحة المستهلكين والأهداف الإنمائية. ورحب المشاركون باهتمام المفوضية الأوروبية بإيجاد سبل لمراعاة هذه الشواغل في اللائحة التنظيمية المستجدة للأغذية، ولكنهم حذروا من أن تؤدي التدابير إلى إقامة حواجز لا لزوم لها أمام التجارة. وطُلب إلى برنامج الأونكتاد لتيسير التجارة الأحيائية أن يواصل توفير منبر للحوار البناء بشأن اللائحة وأن ينظر في إنشاء فريق عامل يضم المفوضية الأوروبية والأونكتاد والبلدان المهتمة لمناقشة مختلف البدائل التي يمكن مراعاتها في تنقيح اللائحة. وطُلب إلى الأونكتاد أن يواصل مساهمته في الحوار البناء الذي أطلقته المفوضية الأوروبية بغية إيجاد حل مرض.

٨١- وذكّرت البلدان النامية بأهمية التجارة الأحيائية باعتبارها فرصة للتنمية المستدامة القائمة على التنوع الأحيائي ووسيلة لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بتخفيف وطأة الفقر والتنمية المستدامة. ودعت تلك البلدان إلى تعزيز مبادرة الأونكتاد في مجال التجارة الأحيائية وتوسيع نطاقها لتشمل بلداناً إضافية.

الفصل السابع

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة والبيانات الختامية

ألف – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٨٢- أحاطت اللجنة علماً، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بتقارير اجتماعات الخبراء الواردة في الوثائق TD/B/COM.1/EM.27/3 وTD/B/COM.1/EM.28/5 وTD/B/COM.1/EM.29/3. كما أحاطت علماً بالتقرير المرحلي الذي أعدته الأمانة بشأن تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها في دورتها الثامنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة (TD/B/COM.1/78)، فضلاً عن تقرير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أنشطتها في عام ٢٠٠٤ (UNCTAD/DIT/MISC/2005/21).

٨٣- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية عشرة (انظر المرفق الأول أدناه)، وكذلك على المواضيع التي ستُطرح في اجتماعات الخبراء لعام ٢٠٠٦، بما في ذلك اجتماع فريق خبراء مخصص بشأن الخدمات اللوجستية (انظر المرفق الثاني أدناه).

باء – البيانات الختامية

٨٤- قال ممثل **النمسا**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي**، إنه لمن المؤسف أن إحدى العمليات بدأت متأخرة جداً أثناء الاجتماع. وفي الوقت نفسه، يبدو واضحاً أن إعداد موجز للرئيس هو احتمال يتماشى تماماً مع المبادئ التوجيهية التي وضعت في استعراض منتصف المدة الذي تلا مؤتمر الأونكتاد العاشر. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرى مع ذلك فرصاً جيدة في المستقبل القريب لتحسين العمل مع جميع الوفود في مختلف المجموعات.

٨٥- وقال ممثل **سري لانكا**، متحدثاً باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إن التوقف دون التوصل إلى استنتاجات متفق عليها ليس نتيجة مثالية في الفترة التي تسبق إعداد استعراض منتصف المدة، وأن ذلك سيترك بصمته على المناقشات المقبلة. ورأى أن بناء توافق الآراء الذي يشكل إحدى ركائز عمل الأونكتاد كان معدوماً في هذه الدورة. وأعرب عن أمله في أن تبدأ لجنة المشاريع عملها بداية حسنة.

٨٦- وقال ممثل **هندوراس** إن الدروس المستفادة أثناء دورة اللجنة ينبغي تطبيقها بصورة إيجابية في المستقبل بغية التشجيع على بناء توافق الآراء.

٨٧- وأعربت ممثلة **غواتيمالا**، متحدثةً باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**، عن أسفها لعدم التوصل إلى استنتاجات متفق عليها ودعت الأعضاء إلى تلافي الإجراءات التي يمكن أن تعرض الأونكتاد للخطر. وقالت إن منطقتها تعلق أهمية كبيرة على التجارة والبيئة وأنها لهذا السبب تشعر بخيبة أمل عميقة إزاء حصيلة الدورة.

٨٨- وأعرب ممثل **زمبابوي**، متحدثاً باسم **المجموعة الأفريقية**، عن خيبة أمل مجموعته إزاء حصيلة الدورة. وقال إنه يأمل ألا تؤثر هذه النتيجة في استعراض منتصف المدة أو في مستقبل الأونكتاد.

٨٩- وقال ممثل **الفلبين** إن هذه المرحلة مرحلة حرجة للأونكتاد، إذ يحاول الأعضاء التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استعراض منتصف المدة، وهي عملية ستتأثر بحصيلة دورة اللجنة. وأعرب عن دهشته لأن المناخ الإيجابي الذي اتسمت به المشاورات غير الرسمية الأولية بشأن عملية استعراض منتصف المدة لم يستمر، موضحاً أن ذلك أتى على تفاؤله في هذا الصدد.

٩٠- وقال ممثل **اليابان**، متحدثاً أيضاً باسم أستراليا وسويسرا وكندا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، إنه يأسف لعدم التوصل إلى استنتاجات متفق عليها، ملاحظاً أنه لم يتم تخصيص وقت كاف للمفاوضات وأنه ينبغي استخلاص درس من ذلك.

٩١- وقال ممثل **الصين** إن وفده يشعر بخيبة أمل عميقة، وأعرب عن أمله في ألا يتكرر هذا الوضع في المستقبل.

٩٢- وقال ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إن عدم التوصل إلى استنتاجات متفق عليها لا ينبغي اعتباره سابقة، وأن على الجميع أن يحاول اتباع نهج بناء في دورات اللجان الأخرى وفي استعراض منتصف المدة.

٩٣- وقالت **مديرة شعبة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية** إن اللجنة أجرت حواراً غنياً بشأن السياسات، وأنه على الرغم من عدم التوصل إلى استنتاجات متفق عليها ستواصل الأمانة أداء عملها على أساس خطة عمل بانكوك وتوافق آراء سان باولو.

الفصل الثامن

المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

٩٤- عُقـــدت الدورة العاشرة للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

٩٥- انتخبت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد لوف متيسا (زامبيا)
نواب الرئيس:	السيد ميغيل باوتيستا (الفلبين)
	السيد حسام الحسيني (الأردن)
	السيد كارمن دومينغس (شيلي)
	السيد لودميل كوتيتسوف (بلغاريا)
	السيد أندرياس بفافرنوشكي (ألمانيا)
المقرر:	السيد كيمينوري إيواما (اليابان)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٩٦- أقرت اللجنة في الجلسة نفسها جدول الأعمال المؤقت المُعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/74. وعليه، كان جدول أعمال الدورة العاشرة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- السلع الأساسية والتنمية

٤- الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

٥- التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

٦- التجارة والبيئة والتنمية

٧- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المُتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة

٩- مسائل أخرى

١٠- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال – اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

٩٧- قررت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ أن تدمج في تقريرها موجزات الرئيس بشأن البنود ٣ و٤ و٥ و٦ وبشأن الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بارتقاء سلَّم التجارة والتنمية. واعتمدت اللجنة مشروع تقريرها (TD/B/COM.1/L.32) وأذنت للمقرر باستكمال التقرير في ضوء إجراءات الجلسة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- السلع الأساسية والتنمية

٤- الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

٥- التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

٦- التجارة والبيئة والتنمية

٧- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المُتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة

٩- مسائل أخرى

١٠- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

مواضيع مطروحة للمناقشة في اجتماعات الخبراء في عام ٢٠٠٦

الخدمات

اجتماع الخبراء المعني بتعميم الوصول إلى الخدمات

ثمة خدمات كثيرة تتجذر عميقاً في السياق الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي للبلد. وبعض هذه الخدمات أساسي لحياة الإنسان أو لـــه خصائص هامة من حيث الهيكل الأساسي. وبوجه أعم، يؤدي الكثير من الخدمات دوراً رئيسياً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هذه الخدمات مثلاً خدمات الاتصالات أو الخدمات الصحية أو توفـــير خدمات الطاقة مثل الماء. وفي هذه القطاعات، تواجه الحكومات تحدياً يتمثل في توفير قدر كاف من الخدمات، بما في ذلك للفقراء والمهمشين في المجتمع. وتتحكم في السياسات الوطنية لضمان الوصول إلى الخدمات مجموعة من العوامل، بما في ذلك الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد، وأهداف السياسة العامة الخاصة بكـــل بلـــد (مثل إمكانية الوصول/التكلفة الميسورة، الكفاءة، خفض النفقات أمام الحكومة/دافعي الضرائب)، والالتزامات والتعهدات الدولية للبلد.

وســـينظر اجـــتماع الخبراء في التجارب الوطنية في مجال تعميم الوصول إلى الخدمات. وسيبحث كيفية اخـــتلاف السياســـات الوطنية بين البلدان والقطاعات وما يمكن عمله على الصعيد الدولي لتحسين الوصول إلى الخدمـــات. وفي هذا السياق، سيحلل أيضاً الخصائص الرئيسية لقطاعات الخدمات الأساسية. وسيركز الاجتماع بوجه خاص على كيفية تسخير التجارة في الخدمات باعتبارها أداة لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وعلى التحديات الرئيسية القائمة في هذا السياق. وستقدم أمانة الأونكتاد، بعقد اجتماع خبراء يُعنى بالخدمات الأساسية والوصول إليها، مساهمة قيِّمة في ضمان تحقيق المكاسب الإنمائية من النظام التجاري المتعدد الأطراف. وسيستفيد الاجـــتماع مـــن خبرة أمانة الأونكتاد في تقييم قطاعات وسياسات الخدمات على الصعيدين الوطني والإقليمي والمفاوضات التجارية على الصعيد الدولي.

اجتماع فريق الخبراء المعني بالخدمات اللوجستية (يُنظم بوصفه اجتماع خبراء مخصصاً)

الخدمات اللوجستية مطلوبة لإدارة سلاسل التوريد العالمية التي باتت سمة بارزة من سمات الاقتصاد العالمي اليوم. والقدرة التنافسية التصديرية للبلدان لا تحددها فقط قدراتها الإنتاجية بل أيضاً قدرتها على إيصال السلع إلى الأسواق الأجنبية بأدنى تكلفة ممكنة وبالشروط التي يفرضها المستهلكون. وعلى البلدان الراغبة في بناء أو حفظ القدرة التنافسية للشركات في السوق العالمية أن تولي الاهتمام لعدة عوامل استراتيجية أساسية، بما في ذلك إقامة هـــياكل وخدمـــات أساســـية تتسم بالكفاءة في مجالات النقل والاتصالات والدعم اللوجستي. وما تحتاج إليه الشركات هو خدمات لوجستية كاملة تشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعمليات النقل المتعدد الوســـائط. وفي الأغلبية الساحقة من البلدان النامية، لا تزال الهياكل الأساسية والتكنولوجيات والأطر المؤسسية والقانونية القائمة غير كافية إلى حد بعيد ولا تسمح بإقامة روابط فعالة مع المتعهدين العالميين. وينبغي أن يكون الارتباط بشبكات النقل والدعم اللوجستي العالمية هدفاً ذا أولوية للبلدان النامية في السنوات المقبلة كي لا تتعرض

مشاركتها في التجارة والإنتاج العالميين لمزيد من التهميش. وتنص الفقرة ٤٩ من توافق آراء ساو باولو على أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تصميم وتنفيذ سياسات نشطة من أجل بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، بالاستناد إلى معالجة متكاملة لمسائل الاستثمار ومسؤولية الشركات ونقل التكنولوجيا والابتكار وتنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية (بما في ذلك النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والقدرة التنافسية والتنويع والقدرة التصديرية، من أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من النمو وتعزيز التنمية المستدامة. ونظراً لأهمية الخدمات اللوجستية ومساهمتها في تدعيم القدرة التنافسية للاقتصادات ودورها في التجارة الدولية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، يُقترح تنظيم اجتماع خبراء حكومي دولي بشأن القطاع اللوجستي.

ويمكن لاجتماع الخبراء أن يحلل أثر التطورات الراهنة في القطاع اللوجستي، بما في ذلك الاتجاهات المتصلة بالاستعانة بمصادر خارجية والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك العلاقة بين الخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية. ويمكن للاجتماع أن يُقيِّم المعوقات القائمة أمام البلدان النامية والفرص المتاحة لها في هذا القطاع السريع التغير. وتشمل المعوقات المتطلبات الأمنية، وهي متطلبات ضرورية في عالم اليوم ولكنها تشكل عبئاً على القدرات المحدودة للبلدان النامية، وتنشئ بالتالي حواجز أمام تجارتها؛ وتشمل المعوقات أيضاً القيود الجغرافية للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وسيقوم الاجتماع باستعراض السياسات الوطنية التي قد يتسم وضعها بأهمية خاصة للبلدان النامية، مثل الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز استخدام وتطوير قدرات التجارة والنقل، وذلك بالتعاون، حسب الاقتضاء، مع البلدان المجاورة بطرق منها الإصلاح المؤسسي وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتكييف الأطر القانونية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير القدرات الإدارية. وعلى ضوء المفاوضات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية، يمكن للاجتماع أن يُحلل المجالات التي يمكن أن تتمخض فيها الالتزامات المُحسَّنة عن نتائج إنمائية إيجابية. وأخيراً، يمكن للاجتماع أن يستعرض الطريقة التي يمكن بها لأعضاء منظمة التجارة العالمية الوفاء بالتزاماتهم بموجب المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات فيما يتصل بالمبادرات التي ينبغي اتخاذها بغية تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية ومشاركتها في التجارة العالمية.

القطاعات الجديدة والدينامية

اجتماع الخبراء المعني بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية: استعراض قطاع الطاقة

ظهرت في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تحديات هامة في مجال إنتاج الطاقة العالمية والتجارة بها، بما في ذلك اضطراب أسواق الطاقة، وارتفاع أسعار الطاقة، والإصلاحات السياسية في قطاع الطاقة، وبدء نفاذ بروتوكول كيوتو. ومن العوامل التي دفعت مسائل الطاقة إلى صدارة السياسات في بلدان عديدة النمو السريع في الطلب وتناقص القدرة الإنتاجية للاحتياطي النفطي والارتفاع الشديد في أسعار النفط. ومن الاعتبارات الهامة في هذا الصدد الآثار التجارية والإنمائية بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. فاقتصادات البلدان النامية تعتمد أكثر فأكثر على استهلاك الطاقة في الوقت الذي تتمتع فيه بقدرات محدودة على تنويع مصادر الطاقة بحيث

تتحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر بديلة للطاقة. ومن جهة أخرى، يمثل الوصول إلى مصادر للطاقة يعول عليها وذات أسعار معقولة عنصراً لا غنى عنه من أجل تخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى هذه الخلفية، سيركز اجتماع الخبراء على الهياكل العالمية لإنتاج الطاقة وتوزيعها، مع تسليط الضوء بوجه خاص على التحديات التي تواجهها البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في السياق الراهن لإنتاج الطاقة والتجارة فيها باعتبارها بلداناً منتجة للطاقة أو مستوردة أو مصدرة لها. وسيغطي التحليل والمناقشة مصادر الطاقة التقليدية (مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم)، وكذلك مصادر الطاقة البديلة والناشئة (مثل الوقود الأحيائي).

السلع الأساسية

اجتماع الخبراء المعني بتمكين صغار منتجي ومجهزي السلع الأساسية في البلدان النامية من بلوغ الأسواق العالمية

إن الخلاص من مصيدة الفقر يتطلب تمكين منتجي البلدان النامية من الدخول كشركاء فعليين في سلاسل التوريد التي تربطهم بصورة منظمة مع المستهلكين على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وتقف دون ذلك شروط عديدة يجب الوفاء بها. ومَنْ سيتولى المسؤولية عن تهيئة هذه الشروط؟ ليس من شك في أن للحكومات والجهات المانحة دوراً تؤديه في ذلك، إلا أن هناك عدداً متزايداً من الحالات التي تتولى فيها كيانات تجارية (مثل بورصات السلع الأساسية أو مجهزو السلع الأساسية أو كبار مشتريها أو منظمات التجارة العادلة) المسؤولية عن تنظيم السلسلة: فهي تقوم بدور "محاور الارتكاز" لتوفير كامل الخدمات الضرورية (مثل المعلومات ومراقبة الجودة والتمويل). وتجد هذه الكيانات "الثروة في قاعدة الهرم"، وتبني كنتيجة لذلك نماذج مستدامة تساعد المزارعين على الخروج من مصيدة الفقر. وإذا أرادت الحكومات والوكالات المانحة تكثيف جهودها في مجال التخفيف من وطأة الفقر من خلال بناء القدرات التجارية فما عليها إلا أن تحسِّن فهمها للنماذج التي تضعها "محاور الارتكاز" هذه لسلاسل التوريد التجارية. وعلى هذا الأساس يمكنها إقامة الشراكات المناسبة لتنفيذ هذه النماذج على نطاق أوسع.

وسيبحث اجتماع الخبراء المسائل ذات الصلة في هذا المجال وسيضع مقترحات بشأن كيفية اشتراك الحكومات والكيانات التجارية في بناء سلاسل متينة لتوريد السلع الأساسية لصالح صغار منتجي هذه السلع في البلدان النامية.

المرفق الثالث

الحضور*

١- حضر دورة اللجنة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
أنتيغوا وبربودا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنن
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر سليمان
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
رواندا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سويسرا

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/COM.1/INF.10.

شيلي	مالي
صربيا والجبل الأسود	ماليزيا
الصين	مدغشقر
العراق	مصر
غانا	المغرب
غواتيمالا	المكسيك
غينيا	المملكة العربية السعودية
فرنسا	موريشيوس
الفلبين	موزامبيق
فنلندا	النرويج
فيجي	النمسا
فييت نام	نيجيريا
قطر	نيكاراغوا
الكرسي الرسولي	الهند
كمبوديا	هندوراس
كوبا	الولايات المتحدة الأمريكية
كولومبيا	اليابان
الكويت	اليمن
كينيا	اليونان

٢- وكان المراقب التالي ممثلاً في اللجنة:

فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الجماعة الأوروبية

الفريق الدولي لدراسة مسائل الجوت

مركز الجنوب

المنظمة العالمية للسياحة

٤- وكانت وكالات الأمم المتحدة التالية ممثلة في اللجنة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مركز التجارة الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في اللجنة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اللجنة:

الفئة العامة

التحالف النسائي الدولي

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

منظمة أوكابروس الدولية

شبكة العالم الثالث

الفئة الخاصة

المجلس الاستشاري الأوروبي لتجارة التكنولوجيا

الرابطة الدولية للنقل المتعدد الوسائط

٧- وحضر الدورة الخبراء التالية أسماؤهم:

ارتقاء سلَّم التجارة والتنمية: مؤشر التجارة والتنمية

الأونورابل السيدة ماسيفاتو لاتونجي لوريانو، وزيرة الصناعة والتجارة وتعزيز العمالة، بنن

صاحب السعادة السيد إنريكه أ. منالو، سفير الفلبين، جنيف

صاحب السعادة السيد كارلو تروجان، سفير، الوفد الدائم للمفوضية الأوروبية

الفريق المعني بمؤشر التجارة والتنمية

السيدة روبا بوروشوتامان، شركة غولدمان ساكس (Goldman Sachs)، نيويورك

السيد ديفيد رودمان، زميل أقدم، مركز التنمية العالمية (Centre for Global Development)، واشنطن العاصمة

السيد صلاح الدين أحمد، رئيس، أستاذ في كلية التجارة بجامعة أوتارا (Business School, Uttara University)، داكا

الفريق المعني بمشاكل السلع الأساسية والتوقعات من فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية

صاحب السعادة السيد كوامي باواه – إيدوسي، سفير غانا
السيد ياش تاندون، المدير التنفيذي، مركز الجنوب
السيد توم لاينس، خبير استشاري في مسائل السلع الأساسية

الفريق المعني بصغار المزارعين وسلاسل التوريد

صاحب السعادة السيد ألكسندر دا كونسيشاو زانداميلا، سفير موزامبيق، جنيف
السيد مايك تشامبرز، شركة غومبا إستيت (Gomba Estate)، أروشا، تنزانيا
السيد بيير إتوا آبينا، الكاميرون

الفريق المعني بتعزيز التجارة والتمويل

صاحبة السعادة السيدة كلاوديا أوريبي، سفيرة كولومبيا لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف
السيد أنتوني آدندورف، كبير الموظفين التنفيذيين، منصة البلدان الأفريقية لبورصات السلع الأساسية
السيد و. بول آندرو، رئيس المائدة المستديرة السويسرية الأفريقية للأعمال التجارية

الفريق المعني بتحسين إدارة موارد السلع الأساسية

السيد باتريسيو آروكا غونزاليس، أستاذ، جامعة ديل نورتي الكاثوليكية (Universidad Catolica del Norte)، شيلي
السيد إيان إيمسلي، مدير، التنمية المستدامة، شركة أنغلو أمريكان (Anglo American)

الفريق المعني بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق

السيد تيالينغ ديكسترا، مستشار أقدم في مسائل السياسات، وحدة اتساق السياسات، وزارة الخارجية، هولندا
السيد نايجل غاربوت، رئيس، الشراكة العالمية للزراعة السليمة والمستدامة (EurepGAP)
السيد كريستي روبرت، المدير الإداري، شركة QA plus، ماليزيا
السيد دانييلي جيوفانوتشي، خبير استشاري، البنك الدولي

الفريق المعني بالتنوع الأحيائي وتغير المناخ: التجارة والتنمية وفرص الاستثمار

السيد إيميريتوس إغناسي ساكس، كلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، باريس
صاحب السعادة السيد كارلوس أنطونيو داروتشا بارانوس، السفير ونائب الممثل الدائم للبرازيل، جنيف

صاحب السعادة السيد مانويل ت. تيهانكي، السفير، الممثل الدائم للفلبين لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف
السيد بايفي مانيركوربي، المفوضية الأوربية، المديرية العامة للصحة وحماية المستهلكين، بروكسل
السيدة آليخاندرا فيلاسكو، ممثلة، المعهد البيروفي للمنتجات الطبيعية
السيدة لوسيا إسبينوسا، مديرة، مكتب مؤسسة إكوادور لتعزيز التصدير والاستثمار، بروكسل

الفريق المعني بتقييم التجارة في الخدمات والمكاسب الإنمائية

السيد محمد شاطب بصري، المدير المعاون للبحوث في معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، كلية الاقتصاد، جامعة إندونيسيا
السيد مارلون خيريز، مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مصرف Banco Cuscatlan، السلفادور
السيد كارلوس دي لا توري مونيوس، خدمات التوزيع، كيتو، إكوادور
السيد موزيس إيكيارا، المعهد الكيني لبحث وتحليل السياسة العامة
السيدة مها علي، رئيسة إدارة السياسة التجارة الخارجية بوزارة التجارة الدولية للأردن، عمان

الفريق المعني بحالة مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات

صاحب السعادة السيد فرناندو دي ماتيو، رئيس المخططات الموحدة للالتزامات/الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (CSS/GATS)، منظمة التجارة العالمية، جنيف
السيد عبد الحميد ممدوح، مدير شعبة التجارة في الخدمات، منظمة التجارة العالمية، جنيف
السيد آودو آراوخو فاليرو، السكرتير الثاني، البعثة الدائمة للبرازيل، جنيف
السيد سومنتا شاودوري، البعثة الدائمة للهند
السيدة آليسيا د. غرينيدج، مساعدة نائب رئيس البعثة ومستشار أقدم، البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، جنيف
السيد كارلوس خيمينو فرديخو، المدير العام للتجارة، المفوضية الأوروبية، بروكسل، بلجيكا
صاحب السعادة السيد شري بابو شيكيتان سيرفانسينغ، السفير، البعثة الدائمة لموريشيوس، جنيف
السيد خوسيه فيكتور تشان غونزاغا، السكرتير الثاني، البعثة الدائمة للفلبين لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف

الفريق المعني بالوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

صاحب السعادة السيد فيسيحا ييمر، سفير إثيوبيا، جنيف
السيدة نانسي آدمز، مستشار أقدم، الولايات المتحدة.

- - - - -